الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

الأربعاء 11 كانون الأول 2024
العدد 5377 السنة التاسعة عشرة
Mercredi 11 Décembre 2024 no 5377 19ème année

16 صفحة
50000 ليرة

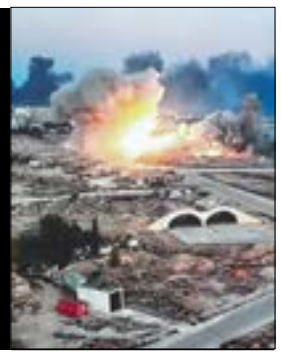

ميديا

تعتيم إعلامي على أكبر عدوان صهيوني على سوريا

14

تراجع الاهتمام الدولي بهدنة الجنوب؟ 10

سوريا

صراع «اليوم التالي»

- إسرائيل تفترس الجنوب وتلوّح بتوسيع العدوان
- الاغتيالات تقتحم المشهد والقيادة بيد حكومة الجولاني
- عودة بطيئة إلى الحياة والأكراد يوسّعون خسائرهم

آثار العدوان الاسرائيلي على موقع للجيش السوري في القامشلي (أ ف ب)

على الغلاف

إسرائيل «تفترس» سوريا

تواصل إسرائيل، عقب سقوط نظام الرئيس السابق، بشار الأسد، عدوانها الأكبر على سوريا منذ حرب تشرين 1973، عبر مسارات عدة، سواء عبر التقدم البري وقضم المنطقة العازلة، بعد أن أعلن رئيس وزراء العدو، بنيامين نتنياهو، سقوط «اتفاقية فضّ الاشتباك» الموقعة عام 1974، أو عن طريق شنّ أكبر حملة غارات جوية على كامل مساحة الأراضي السورية. ورافقت التوغل البري الإسرائيلي، والذي جرت خلاله السيطرة على مدينة البعث وجبل الشيخ، ثم التقدم على أطراف درعا وأطراف ريف دمشق، حالة ضبابية، في ظل الفوضى الكبيرة التي تعيشها البلاد، الأمر الذي يجعل من الصعب التأكد من حدوده. إذ وردت تقارير متضاربة بعضها يتحدث عن الوصول إلى أطراف قطنا في ريف دمشق، وبعضها الآخر ينفي ذلك، ليبقى المؤكد، حتى الآن، احتلال المنطقة الواقعة بعد خط «برافو» من الجهة السورية، والتمركز في قلب مدينة البعث، مركز محافظة القنيطرة، والتوغل في حوض اليرموك على أطراف درعا.

> يتصاعد الحديث حول احتمالية تنفيذ إسرائيل مشروعاً قديماً - جديداً يتعلق بالسويداء

وبالتزامن مع التوغّل المشار إليه، والذي ادّعى الاحتلال أنه يهدف إلى ضمان عدم وصول «الفوضى» إلى حدوده، شن العدو حملة جوية غير مسبوقة، بمعدل وصل إلى نحو 300 غارة في اليوم، استهدفت ما تبقى من القدرات العسكرية السورية، سواء بطاريات الدفاع الجوي، أو مراكز البحوث العلمية، أو المطارات العسكرية (بما فيها مطار دير الزور الذي تسيطر عليه «قوات سوريا الديموقراطية»)، ومطار «الثعلة» في السويداء، بالإضافة إلى الأسطول السوري الذي تم تدميره بهدوء عبر استهداف السفن واحدة تلو الأخرى، ما تسبب في سلسلة انفجارات هزّت اللاذقية وريفها وريف طرطوس.

كذلك، تداول ناشطون سوريون أنباء عن عملية عسكرية برية خاطفة لتدمير بعض مخازن الصواريخ السورية في اللواءين 155 و156 في حفير التحتا، شمالي دمشق، ولواءي 157 و158 جنوبي دمشق، بعد تسلل قوات إسرائيلية إليها خلال الساعات الماضية.

وفي وقت لم تصدر فيه أي تصريحات إزاء العدوان من قبل «الحكومة الانتقالية» التي قامت «إدارة العمليات العسكرية» برئاسة أحمد الشرع (أبو محمد الجولاني)، بتكليفها برئاسة محمد البشير، رئيس «حكومة الإنقاذ» التي كانت تنشط في إدلب، قوبلت هذه الاعتداءات ببعض التصريحات العربية والإقليمية الرافضة بخجل. ومن بين أبرز الدول التي دانتها، السعودية ومصر وتركيا، إلى جانب عدد من المنظمات وفصائل المقاومة الفلسطينية.

وفي غضون ذلك، بدأت الأوساط السياسية السورية تتحدث بشكل متزايد عن احتمالية تنفيذ إسرائيل مشروعاً قديماً - جديداً يتعلق بالسويداء، في محاولة لسلخ هذه المحافظة ذات الغالبية الدرزية، أو تشكيل حكم فيدرالي فيها يبعدها عن بقية الجغرافيا السورية، بموجب خطة يقودها شيخ عقل الطائفة الدرزية في الأراضي المحتلة، موفق طريف، المعروف بمواقفه المؤيدة للاحتلال. وجاء ذلك في وقت بدأت تظهر فيه دعوات في السويداء، وفقاً لما تم رصده على مواقع التواصل الاجتماعي، تطالب القوى الفاعلة في المحافظة بإظهار موقفها الرافض لهذه الإجراءات، والتمسك بوحدة الأراضي السورية.

وبدورها، أعلنت وزارة الخارجية بدء استعادة نشاطها بالتعاون مع «إدارة العمليات العسكرية»، بما فيها النشاط في الأمم المتحدة، التي أعلن السفير السوري إليها، قصي الضحاك، إعداد رسالتين متطابقتين وتوجيههما إلى الأمين العام للأمم المتحدة، ورئيس مجلس الأمن حول هذه الاعتداءات. كما تم التواصل مع الوفد الجزائري والوفد العربي في المجلس، لتعميم الرسالة على أعضاء الأخيرة، وتكثيف الحديث عن الإجراءات الإسرائيلية التي تمس السيادة السورية، وتخالف جميع القرارات والاتفاقات الدولية.

(الأخبار)

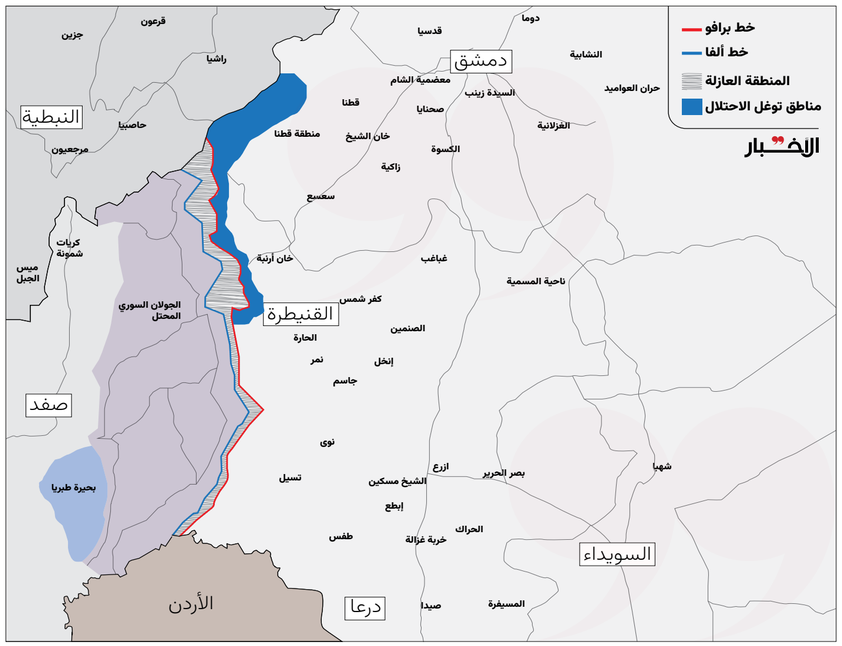

شبح «طوفان الأقصى» يلاحق إسرائيل

ريم هاني

لم يتأخر رئيس وزراء العدو، بنيامين نتنياهو، في الاستثمار في الأحداث الأخيرة في سوريا، والتي تلاها تقدم إسرائيلي لقوات الاحتلال داخل الأراضي السورية؛ إذ سارع إلى زيارة الجولان المحتل، للتقاط الصور والإشادة بما وصفه بـ«اليوم التاريخي في الشرق الأوسط». كما ادعى أنّ الفضل يعود إليه في «انتفاضة الشعب السوري»، معتبراً سقوط النظام السوري «نتيجة مباشرة لعملنا القوي ضد حزب الله وإيران». ورغم أنّ نتنياهو وصف التحركات الإسرائيلية الأخيرة بـ«الإجراءات الدفاعية المؤقتة إلى حين التوصل إلى ترتيب مناسب»، فقد بات واضحاً بالنسبة إلى عدد من المراقبين أن الهدف الأخير الذي يرنو إليه شركاؤه في الائتلاف اليميني المتطرف، هو ترسيخ الاحتلال الدائم على الأراضي السورية، لا سيما أنّ عبارة نتنياهو المشار إليها كانت غائبة عن وسائل الإعلام والتقارير العبرية.

على أنه ما من إجماع على ما يبدو داخل المؤسسة الأمنية الإسرائيلية على أنّ الخطوات العسكرية الإسرائيلية الأخيرة «ضرورية»، بحسب ما أوردته مجلة «ذي إيكونوميست» البريطانية، وتنقل الأخيرة عن مسؤول متخصص في الشأن السوري في مجمع الاستخبارات الإسرائيلي قوله إنّ «آخر شيء يهتم به المتمردون هو مهاجمة إسرائيل، التي أثبتت الآن مدى قوتها ضدّ حزب الله». لافتاً، في المقابل، إلى أنّ الجنرالات الإسرائيليين «لا زالوا مصدومين من الفشل في توقع هجوم (حماس) في السابع من أكتوبر، فيما نتنياهو أقحم نفسه في هذا الموقف (الحدث السوري) لصرف الانتباه عن قضاياه الشخصية»، في إشارة إلى محاكمة الأخير في قضايا الفساد. ويردف التقرير أنه رغم أنّ «هيئة تحرير الشام»، وهي أقوى الجماعات المتمردة السورية، لم تهدد إسرائيل في الماضي وتدعي أنها تركز «على توحيد سوريا في حقبة ما بعد الأسد»، فإنّ المراقبين الإسرائيليين يعتقدون أن أيديولوجيتها تشبه أيديولوجية «حماس»، لافتين إلى أنّ اسم زعيمها، «أبو محمد الجولاني» «يشير إلى جذور عائلته في الجولان المتنازع عليه»، ما يعني أنّه قد تكون لديه «أهداف في تلك المنطقة». كما أنّ إسرائيل «قلقة بشأن الداعمين الرئيسيين لـ(الهيئة)»، أي الحكومة التركية، بعدما احتضن رئيس تركيا، رجب طيب أردوغان، «حماس» وقطع «معظم العلاقات بين بلاده وإسرائيل».

وفي إطار السعي الإسرائيلي إلى استباق أي سيناريوات غير مرغوبة في سوريا، أعلن وزير أمن العدو، يسرائيل كاتس، أمس، أنّ «سلاح البحرية عمل الليلة السابقة على تدمير الأسطول السوري بنجاح»، محذراً «قادة المتمردين من أن من سيسير على خطى الأسد سينتهي به المطاف كما انتهى بالأخير»، وأنّ إسرائيل لن «تسمح لكيان إرهابي إسلامي متطرف بالعمل ضدها من وراء حدودها»، ما دفع قيادتها إلى الإيعاز إلى «الجيش بإنشاء منطقة دفاعية خالية من السلاح ومن تهديدات الإرهاب على حدود سوريا»، على حد قوله. كذلك، نقلت «هيئة البث الإسرائيلية» عن مسؤول إسرائيلي قوله إنّه إذا «سمح نظام سوريا الجديد لإيران بالتمركز في المنطقة، فسنهاجم بقوة». ويأتي هذا فيما من المرجح أن يواصل «سلاح الجو الإسرائيلي» ضرباته لمنع وقوع الأصول العسكرية، بما فيها الأسلحة الكيميائية وتكنولوجيا الصواريخ والاستخبارات، في أيدي الجماعات المسلحة السورية، في وقت أصبح فيه القصف الجوي والتقدم الإسرائيلي، بالنسبة إلى السوريين المدنيين، «الشاغل الأمني الأكثر إلحاحاً»، وفقاً لما نقلته عنهم وسائل إعلام غربية.

على أنّ ما تقدم لا ينفي أنّ إسرائيل تبحث في إمكانية اغتنام «الفرصة» المتاحة أمامها، لترسيخ احتلالها للأراضي السورية. وفي هذا السياق، تنقل المجلة البريطانية عن كارميت فالنسي، مديرة «برنامج الأبحاث السورية» في «معهد دراسات الأمن القومي» في تل أبيب، قولها إنّ الفرص التي أمام سوريا في إسرائيل هي «أكبر من التهديدات»، نظراً إلى أنّ «معظم الجماعات المتمردة بالقرب من حدود الجولان غير متحالفة مع (هيئة تحرير الشام)، وتشمل مقاتلين من المجتمعات الدرزية، التي كانت لإسرائيل علاقات جيدة معها في الماضي». وطبقاً للرأي المتقدم، ينسحب الأمر نفسه على «المتمردين الأكراد المهيمنين في شمال شرق سوريا»، ما يعني أنه «مع رحيل الأسد، وتراجع قوة إيران في سوريا، فإن إسرائيل لديها فرصة لاستخدام الدبلوماسية مع اللاعبين الجدد هناك كسبيل لضمان الأمن». ويتبنى عاموس يادلين، الرئيس السابق للمخابرات العسكرية والذي كان من المؤيدين سابقاً للإطاحة بالحكومة السورية، وجهة النظر تلك، معتبراً أنّ على إسرائيل «التركيز على أولوياتها الحقيقية، وعلى رأسها إنهاء الحرب في غزة عبر وقف دائم لإطلاق النار»، بدلاً من التركيز على التحركات العسكرية في سوريا.

مصر
دول عربية توئّد العدوان

القاهرة - الأخبار

قال مسؤولون في مصر لـ«الأخبار» إن القاهرة «لا تستهدف لعب دور سياسي في المرحلة الانتقالية في الداخل السوري، وإنما تهتم بالحفاظ على الأمن الإقليمي مع التصدي لأيّ محاولات من شأنها إدخال سوريا في دوامة لا تنتهي من الخلافات والصراعات، على غرار ما حدث في بلدان أخرى».

وتحدث المسؤولون عن اهتمامات مختلفة في سوريا لدى الأطراف الإقليمية، بدءاً من السعودية الراغبة في «لعب دور أكبر بالشأن السوري، في محاولة للضغط على «حزب الله» في لبنان وللتأكيد على منع وصول الإمدادات العسكرية، مروراً بتركيا التي ترغب في الحصول على امتيازات عدة في سوريا، وخصوصاً في ما يتعلق بالشريط الحدودي والعلاقات مع الأكراد، وصولاً إلى إسرائيل الساعية إلى تدمير منظومة الأسلحة التي يمتلكها الجيش السوري ويمكن استخدامها لاستهداف العمق الإسرائيلي».

وبحسب معلومات المسؤولين المصريين، فإنه «لا يوجد أيّ بوادر من دمشق حتى الآن في استهداف إسرائيل أو إحداث أي تحركات في الجولان المحتل. ومع ذلك، تسارع تل أبيب عبر قنوات اتصالات مفتوحة مع أطراف عدة، من بينها الولايات المتحدة ومصر والإمارات للتأكيد على أن هجماتها تستهدف القدرات العسكرية التي يمكن أن تهدّدها، في ظل عدم وجود قيادات عسكرية سورية يمكن الحديث بشكل مباشر أو غير مباشر معها».

وعلمت «الأخبار» أنّ مسؤولين إسرائيليين، سياسيين وعسكريين، تواصلوا خلال اليومين الماضيين، مع القاهرة، للقول بأن تل أبيب «لن تسمح بوجود أيّ أسلحة يمكن أن تصل إلى داخل إسرائيل من دون استهداف». وأكد هؤلاء على استمرار «استهداف وتدمير مخازن الأسلحة في سوريا خلال الأيام المقبلة، مخافة نقلها إلى لبنان لتعزيز ترسانة «حزب الله» العسكرية، رغم اقتناعهم بأن سقوط نظام بشار الأسد سيمنع وصول أسلحة عن طريق سوريا إلى داخل لبنان كما كان يحدث في الماضي».

وفي الوقت نفسه، شدّد المسؤولون على أن «الاستهدافات ستزداد في حال تحرّك العسكريين السوريين باتجاه الجولان، أو أيّ مواقع أخرى قد تسمح باستهدافات تنطلق نحو إسرائيل، مع مراقبة مكثفة للتحركات الخاصة بالمعدات العسكرية الثقيلة».

ويقول المسؤولون المصريون «إن الغرف المغلقة تشهد مناقشات أقلّ حدّة من المواقف الرسمية المعلنة، وذلك على خلفية تفضيل بعض القوى الإقليمية التحركات الإسرائيلية التي يرون أنها ستسمح بإعادة تقييم العديد من الأمور السياسية الإقليمية». وتحدث المسؤولون عن «قنوات التواصل التي انخرط فيها مسؤولون سعوديون بشكل مباشر وغير مباشر، حيث أبدوا دعمهم للمطالب الإسرائيلية - الأميركية بشكل واضح، لجهة عدم تمكين الجيش السوري من امتلاك أسلحة ثقيلة وأسلحة ردع، واستمرار القيود المفروضة على تسليحه وإحكام الرقابة على هذه النقطة بشكل خاص لحين إعادة النظر وتقييم السلطات التي ستتولى السلطة وطريقة إعادة هيكلة الجيش التي يفترض أن يجري البدء بها في المرحلة المقبلة».

ابراهيم الأمين

أولويّات السوريّين وأولويّات الآخرين

بعد خروج الجيش السوري من لبنان عام 2005، جرت انتخابات نيابية، واكتسح خصوم سوريا من المسيحيين معظم المقاعد النيابية المسيحية. يومها علّق نائب الرئيس السوري السابق عبد الحليم خدام بالقول: «ما حصل لم يكن مفاجئاً لأننا كنا نفرض، عن سابق تصور وتصميم، تمثيلاً لهؤلاء كما نريده نحن، ولم نترك لهم أن يختاروا تمثيلاً على صورتهم».

هذا المثل ينفع اليوم في مقاربة ما يجري في سوريا بعد سقوط حكم البعث، اذ تقتضي العقلانية الإقرار بأن الشعب السوري يريد أن يختار تمثيلاً كما يريده هو، وليس كما يريده الآخرون. وهو أمر قد يساعد في طبيعة النقاش الجاري خارج سوريا حول مستقبل هذا البلد، ونقاش قائم فعلياً بين من هلّلوا لسقوط بشار الأسد ومن أغاظهم انتصار معارضيه. وهنا تبرز حقيقة أن أولويات السوريين مختلفة تماماً عن أولويات الآخرين. وإذا حصل تقاطع أو تطابق، فهذا لا يلغي أن ما يهتمّ به من هم خارج سوريا ليس بالضرورة هو ما يهتمّ به الشعب السوري في هذه اللحظة من تاريخه.

بهذا المعنى، قد يكون صعباً على كثيرين انتظار أجوبة عمّا يفعله السوريون في مواجهة الاجتياح الإسرائيلي لأراضيهم، وما هو موقفهم من الهجوم الجوي والبحري، الذي أدى، خلال 48 ساعة فقط، الى تدمير كل القدرات التي كانت تسمح لسوريا بأن تتحدث عن أنها تملك جيشاً حقيقياً. وصعوبة الأمر تكمن في أن ما دمّرته إسرائيل هو ملك للشعب السوري، ولا يخصّ البعثيين ولا بشار الأسد، وأن الجيش السوري أسّس قبل عقدين من وصول البعث الى الحكم. وما حصل مثّل أول رسالة أميركية - أوروبية - إسرائيلية الى السوريين، مفادها أنه ممنوع عليكم بناء جيش قوي، تماماً كما فعل الأميركيون

> كما نسال الحكم الجديد عن موقفه من العدوان الإسرائيلي علينا ان نسال حلفاء المقاومة عن عدم صدّهم للاجتياح البزي ومقاومته

بعد غزو العراق، عندما قرروا حل الجيش العراقي بمساعدة مجموعة من السذّج والعملاء الذين تعاملوا مع جيش العراق على أنه قوة تخصّ البعثيين فقط.

بضعة اتصالات مع أصدقاء من مستويات مختلفة في سوريا، بينهم من هم في فريق الحكم الجديد، تكشف أن العدوان الإسرائيلي ليس غائباً عن اهتمامهم، لكنه بالتأكيد ليس في رأس الأولويات الآن. هذا إذا لم يعاجلك أحدهم بالقول: «ركّز أنت على إسرائيل واتركنا نتابع مشاكلنا». فالأولوية لدى الغالبية الساحقة من السوريين تتعلق بنتائج التغيير الهائل، وعيونهم شاخصة على التبدّل الذي سيصيب حياتهم اليومية. وهم يرون – أعجبنا الأمر أو لا – أن الأهم هو التخلص من كل التركة السابقة، وبعضهم يرى في الجيش مصدر تعب وقهر، ولذلك لن يكون آسفاً بقوّة على ما قام به العدو الإسرائيلي.

لكن علينا أن نكون أكثر عدلاً في المقاربة، فمثلما نسأل الحكم الجديد عما يريد فعله في مواجهة اجتياح العدو، فالواجب أيضاً أن نسأل من هم في صفّ الحكم السابق، أو من هم حلفاء لقوى المقاومة، عمّا يقومون به، أو سيقومون به في مواجهة العدوان، لأنه ليس منطقياً عدم توفر عشرات من الشباب السوريّين الذين يملكون السلاح المطلوب لمواجهة العدو، ويعرفون أن المعارضة المسلحة بحجمها الحالي لا يسمح لها بالإطباق على كل شيء، وبالتالي، فإن بمقدورهم، لو أرادوا، أن يجدوا سبيلهم للاقاة قوات الاحتلال وقتالها. لكن، وقبل أن يخرج أحد بإجابة ملقياً الحجّة على من هو في الحكم اليوم، فإن هذا الـ«أحد» يكون كمن يريد إخفاء حقيقة تبدّل أولويّاته هو الآخر.

عملياً، نحن أمام مشهد مختلف نوعياً عما كان عليه قبل أسبوع. ونقف أمام أولويات من نوع آخر، حيث يصعب الحديث عن توافقات كبرى حول مستقبل سوريا وموقفها من الصراع العربي – الإسرائيلي، كما سنجد أنفسنا جميعاً أمام أسئلة لا تقلّ قساوة، عندما نبدأ بتلمّس نتائج التحول الاقتصادي البنيوي في سوريا، حيث يريد الحكام الجدد إطلاق «المناخ التنافسي» كما أبلغوا من قائد هيئة تحرير الشام أحمد الشرع، ومحاولة التمثل بنماذج مثل لبنان وتركيا ودبي، كما قال وزير التجارة في حكومة الأسد الأخيرة لؤي المنجد في رسائل صوتية بعث بها الى أصدقاء في سوريا وخارجها. ذلك أن تحوّلاً بهذا الحجم سيقود سوريا الى أوضاع مقلقة، لا تخصّ شعبها فقط، بل تخصّ الإقليم أيضاً، وخصوصاً لبنان والأردن.

وبالتالي، فإن النقاش، حتى يستوي، يستوجب منا التعامل بواقعية مع ما يرغب فيه السوريون، حتى ولو كان خلافاً لقناعتنا، لأن البعض قد يصدم عندما يسمع جماعات في جنوب سوريا تطالب بسلام فوري مع إسرائيل، وقد تخرج الى العلن مناشدات من هؤلاء لإسرائيل بأن «تعالي وافرضي علينا احتلالك أو حتى ضمّك، لكن وفّري لنا الأمان والطعام». سيحصل ذلك، في وقت يخيّم فيه «الخوف» على جماعات أخرى في غرب سوريا أو وسطها، وهي جماعات قد تسارع الى رفع الصوت، طالبةً حماية دولية خشية تعرّضها للإبادة. بينما ينتظر كل من لبنان والعراق والأردن أيضاً حصته من الناتج الفوري لما حصل، حيث تستعد مجموعات «داعش» الناشطة في البادية السورية للسعي الى استغلال الفرصة من أجل الانتقام.

والواقعية هنا لا تفرض علينا التسليم بالوقائع، لكنها تفرض علينا أمرين. أحدهما يتعلق بمراقبة ما يجري في سوريا، والابتعاد قدر الإمكان عن التدخل في شؤون هذا البلد كوننا لا نريد له أن يتدخل في شؤوننا، والثاني يتعلق بالاستعداد للتعامل مع النتائج السياسية والأمنية والاقتصادية للتغيير الكبير الذي حصل في بلاد الشام.

وفي الحالتين، علينا أن ننطلق من كوننا نحن، سواء كنا لبنانيين أو عراقيين أو فلسطينيين أو أردنيين، لسنا أصلاً على موقف واحد ممّا يجري. ولدينا انقسام كبير حول أيّ موقف نتخذه من هذا التحوّل، ويوجد بيننا من ينتظر الرياح الشامية.

من يقف معنا في صف المقاومة، عليه الرهان والعمل من أجل تعزيز الموقف المعادي لإسرائيل عند غالبية السوريين، وأن يعمل على إقناع السوريين بأن الاستقلال الفعلي، والاستقرار الدائم، والنموّ والازدهار، لا يمكن أن تتحقق من خلال هدنة أو صلح مع العدو. وعلينا أن نتعامل مع حقيقة أن إسرائيل تجد نفسها مضطرّة لتبرير ما تقوم به، بالقول: «نحن أمام حالة من اللايقين إزاء ما سيحصل في سوريا، وما ندمّره هو قدرات لا نريد أن تقع في الأيدي الخطأ». أي أن إسرائيل ليست حاسمة في تقديرها لطبيعة الحكم القادم على سوريا، ولا هي قادرة منذ اللحظة على حسم أن الحكم الجديد سيكون مستقراً. وفي حال كان كذلك، فهي لا تضمن أن لا يكون معادياً لها. وهذا بحدّ ذاته يمثّل نقطة مهمة في نظرتنا الى سوريا.

واضح أن أخطر ما ينتظرنا، نحن والسوريين، هو حصول الاصطدام الكبير بين أولويات الشعب السوري وأولويات محيطه، ليس فقط لأن في ذلك مصلحة لإسرائيل، بل لأننا نعي جيداً الموقع الذي تحتلّه سوريا في هذه المنطقة من العالم.

على الغلاف

الاغتيالات تقتحم المشهد السوري: القيادة بيد حكومة الجولاني

رئيس الحكومة الانتقالية السورية، محمد البشير، خلال ترؤسه اول اجتماع لها في دمشق (أ ف ب)

تسلّمت «حكومة أبو محمد الجولاني» التي كانت تدير الشؤون في منطقة سيطرة «هيئة تحرير الشام» (جبهة النصرة – الفرع السابق لتنظيم القاعدة) في إدلب، السلطة من الحكومة السورية التي أبدى رئيسها، محمد غازي الجلالي، تعاوناً كبيراً في إتمام العملية، حسبما ذكرت «إدارة العمليات العسكرية» التي يترأسها أحمد الشرع (أبو محمد الجولاني)، ويأتي ذلك في وقت استعادت فيه الخارجية السورية نشاطها، وفقاً لكتاب عاجل موجه إلى جميع السفارات للعودة إلى العمل، وسط استعجال كبير تُظهره الدول المستضيفة للاجئين السوريين لبدء عملية التخلص من هؤلاء.

وفور تسلمها السلطة، أعلنت الحكومة التي يترأسها محمد البشير وتتألف من عشر وزارات (جميع الوزراء ذكور) أنها ستدير شؤون البلاد خلال المدة الانتقالية لمدة ثلاثة أشهر تنتهي مطلع آذار المقبل، من دون توضيحات إضافية حول ما سيتم إجراؤه خلال هذه المدة، لناحية تنفيذ قرار مجلس الأمن 2254، والذي ينص على الاتفاق على دستور جديد للبلاد، يتم بعده إجراء انتخابات، تنتهي بإبصار حكومة سورية جديدة النور. ويأتي هذا علماً أن القرار الأممي كان يضع نظام الرئيس السابق بشار الأسد شريكاً فيه، ما يعني أنه ومع هروب الأسد، ثمة ثغرات عدة تحتاج إلى توضيح من قبل الحكومة الانتقالية. كذلك، تعرضت الحكومة ورئيسها (البشير) لانتقادات حادة بعد ظهور الأخير خلال لقاء تلفزيوني وخلفه راية «هيئة تحرير الشام»، في ما اعتبره كثيرون مؤشراً إلى استفراد «الهيئة» بالحكم.

وعلى الصعيد الشعبي، بدأت تظهر بعض ملامح الهدوء في دمشق واللاذقية، أكثر المحافظات السورية التي شهدت أعمال سرقة وتخريب وفوضى بعد سقوط نظام الأسد، إثر صدور تعليمات حازمة بقمع هذه المظاهر من قبل قوات «إدارة العمليات العسكرية». إذ كثفت الأخيرة حضورها في شوارع المدن، وافتتحت عدداً كبيراً من مراكز التسوية، والتي يتم عبرها تسليم السلاح سواء ممن سرقوه من مؤسسات الدولة أو من عناصر الجيش السوري الذين تم إصدار عفو عنهم، وإعادة هوياتهم الشخصية لهم وتسلم الهويات العسكرية منهم. كما بدأت بعض المؤسسات الحكومية تعود إلى العمل بشكل جزئي، وجرى تسيير باصات النقل الداخلي في بعض المدن، وإعادة تشغيل الأفران لتأمين الخبز للمواطنين، عن طريق البيع المباشر بسعر 4 آلاف ليرة سورية للربطة الواحدة، ما خفّف من أزمة الخبز التي شهدتها اللاذقية على وجه التحديد، وفقاً لتقارير صحافية سورية.

وعلى هامش حالة الفوضى القائمة، وثّق ناشطون عمليات اغتيال وقتل قيل إن من نفذها «مجهولون»، ضد أشخاص ادّعى أنهم تورطوا في «حوادث جرمية» خلال السنوات الماضية، بينها سحل وإعدام ميداني. كما سُجلت اغتيالات ضد بعض العلماء في سوريا، وأخرهم الدكتور في الكيمياء العضوية حمدي إسماعيل، الذي فارق الحياة في منزله في دمشق، في وقت لا يزال فيه مصير معظم قادة النظام السابق مجهولاً بعد هروبهم إلى جهات غير معلومة. وتناقل ناشطون لائحة طويلة تضم 169 اسماً لشخصيات مطلوبة للعدالة في سوريا، على رأسهم بشار الأسد وشقيقه ماهر، بالإضافة إلى وزير دفاعه وقادة أفرعه الأمنية، وضباط وقادة فصائل، وذلك بعد إعلان أحمد الشرع البدء بملاحقتهم داخل سوريا، ودولياً، وعرض مكافآت مالية لمن يدلي بمعلومات عنهم.

أما على الصعيد الإقليمي والدولي، وفي وقت لا تزال الدول تحاول فيه التعرف إلى شكل سوريا الجديد من دون اتخاذ أي خطوات فعلية، ففتحت تركيا حدودها على مدار الساعة للسماح بتدفق آلاف العائدين من أراضيها، فيما ينتظر الأردن هدوء الأوضاع ليقوم بإجراء مماثل. كما أعلنت دول أوروبية عدة وقف منح اللجوء للسوريين الذين تقدموا بطلبات في الوقت الحالي، في انتظار الاطلاع على الأوضاع في البلاد، وسط مخاوف من عمليات إعادة قسرية قد يواجهها هؤلاء الأشخاص، الذين دفع معظمهم مبالغ طائلة وسافروا عبر رحلات بحرية خطيرة للوصول إلى الضفة الأخرى من البحر المتوسط.

وفي تناغم واضح بين المساعي الإقليمية والدولية للتخلص من عبء اللاجئين، أعلنت «إدارة العمليات العسكرية» و«حكومة الجولاني» العمل على تهيئة المطارات للعودة إلى العمل في الـ18 من الشهر الحالي، بالإضافة إلى تنظيم عمليات عبور الحدود من المنافذ الرسمية مع لبنان والأردن في أسرع وقت ممكن. كما قامت «حكومة الجولاني» بإصدار توجيهات عاجلة للسفارات السورية ببدء منح الجوازات السورية للسوريين بشكل مجاني لمدة ستة أشهر.

ومن جهتها، أعلنت الولايات المتحدة، التي كان مسؤولوها قد تحدثوا عن بدء النظر في إمكانية رفع «هيئة تحرير الشام» من قائمة العقوبات، أمس، فرض عقوبات جديدة استهدفت والد اسماء زوجة بشار الأسد ومسؤولين سابقين في المخابرات الجوية للنظام السابق، متهمة إياهم بالتورط في جرائم حرب شملت تعذيب مدنيين وأميركيين. وقالت وزارة الخزانة الأميركية إنها فرضت عقوبات على فواز الأخرس الذي يقيم في المملكة المتحدة، وانتقل إلى روسيا خلف الأسد وعائلته بعد سقوط النظام.

إلى ذلك، عقد «مجلس الأمن الدولي»، الأحد، جلسة مغلقة لأعضائه الـ 15 لمناقشة الأوضاع في سوريا، بما فيها الاعتداءات الإسرائيلية، بعد أن تقدم المندوب السوري في الحكومة السابقة، قصي الضحاك، برسالة قام بتوزيعها على أعضاء المجلس بالتعاون مع الوفد الجزائري. ولم يصدر عن المجلس أي بيان واضح، في وقت أعلن فيه مسؤولون أن بياناً توافقياً سيصدر خلال بضعة أيام. وبدوره، قال السفير الروسي لدى الأمم المتحدة، فاسيلي نيبينزيا، للصحافيين بعد الاجتماع: «أعتقد أن المجلس كان متحداً إلى حد ما بشأن الحاجة إلى الحفاظ على سلامة أراضي سوريا ووحدتها، وضمان حماية المدنيين، وضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى السكان المحتاجين»، في حين ذكر نائب السفير الأميركي، روبرت وود، أن غالبية الأعضاء تحدثوا عن هذه القضايا.

(الأخبار)

> وثّق ناشطون عمليات اغتيال وقتل قيل إن من نفذها «مجهولون»

مطار مهجور في القامشلي تخلّت عنه قوات الأسد (أ ف ب)

سوريا في اليوم التالي: عودة بطيئة إلى الحياة

لمى غسان علي

بدأ شكل الحياة في سوريا يعود إلى وضع أقرب إلى الطبيعي، بعد أيام سادت فيها الفوضى إثر سقوط النظام في دمشق، وسيطرة قوات المعارضة المسلحة على معظم المدن السورية الرئيسيّة، في حين أن الفيديوات المتداولة عن إعدامات ميدانية طرحت شكوكاً وأسئلة حول ما إذا كانت الأمور ستسير وفق الصورة التي سعى المعارضون إلى تقديمها لدى تقدمهم إلى دمشق من مدن أخرى، وتدريجياً، عادت عجلات المناحي المعيشية إلى الدوران ولو بطيئة، حيث انتهت المظاهر الاحتفالية، وانخفضت معها أصوات إطلاق النار العشوائي. وحتى مظاهر السرقة والاعتداء على الممتلكات العامة والخاصة تراجعت نسبياً، مع انخراط متطوعين في معالجة حوادث التخريب التي وقعت في ساحات المدن وشوارعها، خلال يوم السيطرة على دمشق. إذ قام هؤلاء في بعض المناطق بإزالة الصور القاتلة وركام التماثيل المحطمة، في وقت سُجّل فيه غياب عمال النظافة وسيارات البلدية. وفي ظل ذلك، استمرت القيادة الجديدة في دمشق في ما قالت إنه رصد الانتهاكات المختلفة ومحاولة معالجتها، عبر جمع السلاح من حامليه غير المنظّمين، وحجز أشخاص سرقوا أو اعتدوا على ممتلكات، أو حتى خالفوا أوقات حظر التجوال أو نشروا «خطابات طائفية». من جانب آخر، عاد بعض الموظفين إلى أعمالهم بناءً على طلب المؤسسات والشركات التي يعملون فيها أو الوزارات التي يتبعون لها، لكن عمل أغلبية هؤلاء اقتصر على تفقّد أماكن العمل وإعادة ترتيب الفوضى ضمن دوام غير كامل. وساعدهم في العودة تحرّك بعض وسائط النقل الخاصة في الكثير من المناطق، ولو أنها كانت تطلب أجوراً مضاعفة عن المعتاد. وتزامن ذلك مع محاولات لإعادة الحياة إلى الكثير من الخدمات الضرورية في البلاد، وخاصة المستشفيات التي كانت قد شُلّت حركتها في الأيام القليلة الماضية بسبب نقص الكوادر، إضافة إلى مراكز الحوالات المالية التي يعتمد عليها الكثير من السوريين في معيشتهم اليومية.

أما المحال التجارية ففتحت أبوابها من دون ضبط واضح للأسعار، لكن المؤشر العام يبيّن انخفاضاً في أسعار أغلب المواد - عدا كانت عليه في الأيام القليلة الماضية حين تذبذب سعر الليرة السورية بشكل كبير -، وذلك بفعل توافر المزيد من البضائع. فعلى سبيل المثال، تم بيع صحن البيض في دمشق يوم السبطرة على العاصمة بـ 130 ألف ليرة، ثم انخفض في اليوم التالي إلى 70 ألف ليرة. وتشجّع أغلب التجار على البيع مع أنباء عن لقاءات للقيادة الجديدة معهم، وتحليلات عن مزيد من الانخفاض في الأسعار نتيجة لتحسن قيمة الليرة التي انتعشت بعد أيام من الانهيار. إذ وصل سعر الصرف في السوق السوداء بتاريخ 8 كانون الأول إلى مستوى قياسي لأول مرة في تاريخ البلاد، وتفاوت بين المحافظات ليكون عند أعلى معدلاته في محافظة حلب، مسجلاً 36 ألف ليرة للدولار الواحد، بينما كان أقلّه في دمشق التي وصل فيها إلى 22 ألف ليرة. وأمس، هبط سعر الدولار في جميع المحافظات إلى 16 ألف ليرة، وهو ما أرجعه متعاملون إلى أن تكليف الحكومة الانتقالية أثر إيجاباً في تقلّبات العملة. وجاء ذلك في وقت بدأت فيه تثار تساؤلات حول إمكانية طباعة عملات جديدة لإسباب تتعلّق أولاً بالكتلة النقدية والسيولة في السوق، وثانياً بوجود صورة الرئيس السابق بشار الأسد على إحدى فئات الأوراق المتداولة.

حلفاء تركيا لا يهادنون الأكراد

انسحبت «قوات سوريا الديموقراطية» (قسد) من مدينة منبج في ريف حلب الشمالي الشرقي، بعد اشتباكات لأربعة أيام مع فصائل «غرفة عمليات فجر الحرية» المدعومة من تركيا، وسط تباين المعلومات عن إمكانية مواصلة القتال في اتجاه عين العرب (كوباني) ومدينة الطبقة في ريفي حلب والرقة. وأعلنت فصائل «فجر الحرية»، في بيان، أنها «سيطرت بالكامل على مدينة منبج بعد اشتباكات مع «قسد»»، داعية «كتائب الشرطة المدنية والعسكرية إلى الدخول إلى المدينة بهدف تنظيم الحياة وضبط الأمن والاستقرار فيها»، مؤكدةً توجهها إلى جبهات قتال إضافية ضد «قسد». ومن جهتها، أقرّت الأخيرة، بشكل غير مباشر، بانسحابها من المدينة، عبر بيانات أكدت فيها «صد هجمات عنيفة للمجموعات المسلحة المدعومة من تركيا على جسر قرقوزاق وسد تشرين في ريف حلب»، لافتة إلى أنها «تمكنت من قتل عدد كبير من المهاجمين، رغم الدعم الجوي الذي يتلقونه من تركيا».

وفي هذا الإطار، تؤكد مصادر ميدانية، في حديثها إلى «الأخبار»، أن انسحاب «قسد» من منبج جاء بعد توافق أميركي – تركي قضى بدخول «غرفة عمليات ردع العدوان» إلى المدينة، علماً أن الأخيرة أعلنت، في بيان متأخر أمس، الدخول إلى دير الزور أيضاً. وتشير المصادر إلى أن «قسد» طلبت من الأميركيين الضغط على أنقرة لوقف هجمات المسلحين التابعين لها على مناطقها»، وأبدت «الاستعداد للدخول في حوار مباشر مع تركيا أو القيادة الجديدة لسوريا، للمشاركة السياسية في مرحلة البناء الجديد الذي تعيشه البلاد». وتوضح المصادر أن «قسد» تهدف من وراء ذلك إلى «معرفة حجم المخططات التركية، فيما تطالب الأميركيين، في الوقت نفسه، بموقف واضح من الهجمات التركية»، لافتة إلى أن «العمليات ضد تنظيم داعش، بما فيها مهمات حماية السجون والمعتقلات، ستتأثر في حال استمرار الهجمات التركية». ويأتي ذلك فيما يستمر الرئيس التركي، رجب طيب إردوغان، في إظهار إصراره على محاربة «قسد»، التي يرتبط وجودها بشكل مباشر بالوجود الأميركي في سوريا. إذ أكد إردوغان أن «تركيا ستحارب أي محاولات تقسيم جديدة لسوريا»، لافتاً إلى «وجود جهات متطرفة ذات إيديولوجية عنصرية تتقوى بدول عظمى للاعتداء على سوريا، وهذا غير مقبول». وفي المقابل، دافعت

> أعلن «مجلس هجين» العسكري، التابع لـ«قسد»، الانشقاق عنها والانضمام لـ«إدارة العمليات العسكرية»

واشنطن على لسان نائب مستشار الأمن القومي الأميركي، جون فاينر، بأن «الوجود الأميركي في سوريا هو لسبب مهم، وليست ورقة مساومة». أما القائد العام لـ«قسد»، مظلوم عبدي، الذي يبدو أنه يحاول طرح قواته كشريك في الحكم الجديد استناداً إلى سيطرتها على نحو 30 في المئة من مساحة سوريا، بما فيها حقول النفط والغاز، وهو ما تحاول الفصائل تقليصه عبر هجمات في أرياف حلب والرقة ودير الزور، فأعلن أن «علاقتنا المباشرة ستكون مع الحكومة في دمشق، ويجب تمثيل المناطق والمكونات كافة في سوريا عبر الحوار»، كاشفاً عن «وجود تواصل مع الأتراك عبر الأميركيين بغرض تخفيض التصعيد مع أنقرة». وأضاف أن التواصل مع ««هيئة تحرير الشام» يتم عبر الولايات المتحدة»، معرباً عن «استعداده لمشاركة القيادة الجديدة للبلاد في بالعملية السياسية».

وعلى الصعيد الميداني، تشهد مناطق عدة في محافظة دير الزور هدوءاً نسبياً، بعد تشييع الأهالي لستة أشخاص قتلوا خلال تظاهرة ضد «قسد» في حي الجبيلة في المدينة، وسط اتهامات لتنظيم «داعش» بإطلاق الرصاص عليهم للتحريض ضد «قسد» في دير الزور. وعلى خط موازٍ، أظهرت مقاطع مصورة ارتالاً عسكرية خارجة من مدينة دير الزور، في اتجاه طريق الحسكة، وسط معلومات عن بدء «قسد» الانسحاب من أحياء المدينة، والتراجع نحو مواقعها في شرق الفرات، على أن الانسحاب الكردي جاء بعد إعلان «مجلس هجين» العسكري، أحد مكونات «مجلس دير الزور» العسكري التابع لـ«قسد»، الانشقاق عنها والانضمام إلى «إدارة العمليات العسكرية - غرفة عمليات ردع العدوان»، وإبدائه «الاستعداد للالتزام بتوجيهات غرفة العمليات العسكرية في المحافظة على الممتلكات العامة وسلامة المدنيين والوقوف في وجه المخربين، وعدم التبعية لأي جهات دولية أو غيرها».

(الأخبار)

مقالة

لستم منتصرين ولسنا مهزومين

وليد شرارة *

التدمير المنهجي الذي شرع به الجيش الإسرائيلي للقدرات العسكرية السورية، والذي تخللته «أكبر عملية جوية تقوم بها إسرائيل في تاريخها» وفقاً لما نقلته إذاعة هذا الجيش عن مسؤول أمني كبير، هو الذي يشي بإستراتيجية الغرب الجماعي الفعلية حيال سوريا وشعبها، بعد سقوط نظام بشار الأسد، والنوايا التي يبيتها بالنسبة إلى حاضرها ومستقبلها.

لا حاجة إلى التذكير بقاعدة منطقية بديهية مفادها أن المعيار الحقيقي لفهم حقيقة إستراتيجية الدول والقوى السياسية هو أفعالها لا تصريحات قادتها ومواقفهم المعلنة. سارع هؤلاء للتعبير عن بهجتهم باستعادة السوريين لحريتهم بعد انهيار النظام، وفي الآن نفسه أطلقوا العنان لوكيلهم العضوي الإسرائيلي ليعيث فيها قتلاً وخراباً. فالعدوان الإسرائيلي الحالي على سوريا يندرج في سياق الحرب الصهيونية-الأميركية-الغربية المفتوحة على شعوب المنطقة بدءاً من غزة ومروراً بلبنان ووصولاً إلى الشام.

نحن في الواقع أمام تغوّل إسرائيلي في الإقليم ما كان ليصبح ممكناً لولا رعايته من قبل الغرب الجماعي بقيادة الولايات المتحدة، ومشاركته المباشرة فيه. وعندما يتحدّث نتنياهو عن «تغيير الشرق الأوسط» كفاية عليا لحربه، مستعيداً خطاب «إعادة صياغة الشرق الأوسط» الأميركي، هو يفعل ذلك باعتباره ناطقاً رسمياً باسم هذا الغرب في منطقتنا. وكما اصطدم هذا المشروع بمقاومة عنيدة وحازمة من قبل الشعبين الفلسطيني واللبناني، سيصطدم بمقاومة من غالبية الشعب السوري ومن القوى التي تمثّله، والتي لن ترضى أن تخضع سوريا للوصاية الإسرائيلية-الأميركية-الغربية.

من ابتهج في الغرب وفي المنطقة وفي لبنان، وتحديداً في صفوف اليمين الانعزالي الفاشي، الكاره للعرب والمسلمين، من التطورات التي جرت في سوريا، ظنّاً منه أنها ستفضي إلى الإجهاز على المقاومة في الإقليم سيخيب أمله عاجلاً وليس آجلاً.

معنى العدوان الإسرائيلي الراهن على سوريا

استهداف إسرائيل للقدرات العسكرية السورية واستيلاؤها على أراض سورية تساوي ضعف مساحة غزة بعد اجتياحها انطلاقاً من الجولان المحتل باتجاه جبل الشيخ في القنيطرة، هما جزء من سياسة «اغتنام الفرص» المعتمدة من قبل الحكومة الصهيونية-الفاشية الراهنة. حرمان دول الطوق العربية، وفي المقدمة منها سوريا، من أبسط مقومات القوة والسعي الدائم إلى إضعافها، وحتى إلى تفتيتها إن كان ذلك ممكناً، هي بين الثوابت الإستراتيجية التاريخية للدولة العميقة الصهيونية. لكن هذا المعطى المهم لا يغني عن طرح أسئلة مهمة بدورها عن توقيت العدوان الإسرائيلي ومغزاه في السياق الحالي. لو كانت الولايات المتحدة متحكمة بمسار الأمور في سوريا ومتحكمة إلى حد كبير بالقوى الرئيسية في المعارضة المسلحة التي سيطرت على المساحة الأوسع من الأراضي السورية، باستثناء تلك المجموعات الموجودة في القنيطرة والسويداء ودرعا والمرتبطة بالأميركيين والإسرائيليين والإمارات والأردن، هل كانت إسرائيل لتشنّ عدوانها على سوريا؟ لقد ركّز الجيش الصهيوني، قبل انهيار النظام السوري، ضرباته على مراكز الحرس الثوري وحزب الله وحلفائهم وسعى إلى تجنّب ضرب مواقع وقدرات الجيش السوري بـ«طلب روسي» كما كان يقال. هي اليوم تهاجم حصراً القدرات العسكرية السورية وتبرّر ذلك، وفقاً لبعض المسؤولين الصهاينة بذريعة «عدم ثقتها بالمجموعات الإسلامية المسلحة» وخطورة وضع يدها على هذه القدرات.

> إن المطروح من قبل الأميركيين والغربيين وبعض حلفائهم من العرب على السوريين هو قبولهم بوصاية إسرائيلية - أميركية غربية على بلادهم المنزوعة السلاح والتخلي عن الجولان وإدارة الظهر لفلسطين

العداء الإسلامي لإسرائيل

التيارات الإسلامية بغالبيّتها العظمى معادية لإسرائيل عقائدياً وسياسياً وتحتل قضية فلسطين وتحرير القدس والمسجد الأقصى موقعاً أساسياً في فكرها وأدبياتها. لا يعني هذا الأمر أن الأولويات السياسية لبعضها، خاصة في دول الطوق، لن تدفعها إلى «تأجيل» المواجهة مع الكيان الصهيوني واعتبار المعركة مع نظام من الأنظمة أو مع قوى سياسية واجتماعية أخرى تناقضاً رئيسياً على حساب التناقض مع إسرائيل، بل وقد يندفع بعضها إلى حد «التخادم» مع من يعتبره عدوّاً ثانوياً في ظروف معينة لحسم الصراع مع العدو الرئيسي. غير أن الوضع في سوريا، التي لديها أراض محتلة من قبل الكيان الغاصب، والتي تستهدف بعدوان غادر وواسع النطاق وغير مسبوق، سيفرض على أي قوة طامحة لأن تلعب دوراً سياسياً مركزياً في إعادة صياغة مستقبل البلاد بأن تضع التصدي للتحدي الصهيوني على رأس جدول أعمالها. إضافة إلى ذلك، فإن الداعم الإقليمي الأبرز لهذه القوى، أي تركيا، تخشى سياسة التغوّل الإسرائيلي في الإقليم المتّبعة من قبل حكومة نتنياهو ومشاريعه لصياغة الشرق الأوسط وميله المتزايد للعب بورقة الأكراد، ليس في سوريا وحدها، بل كذلك في إيران وتركيا.

نقطة أخيرة لا بد من الإشارة إليها، وهي أن منظمات إسلامية كحماس، وشخصيات وازنة في الوسط الإسلامي، لديها علاقات وصلات قديمة ووثيقة مع تنظيمات وشخصيات مؤثرة في الوسط الإسلامي السوري.

صحيح أن الولايات المتحدة تحاول، بالإضافة إلى اعتمادها على العصا الغليظة الإسرائيلية لتدمير مقومات القوة السورية، التلويح بجزرة رفع اسم هيئة تحرير الشام عن قائمة الإرهاب وتطبيع العلاقات السياسية والاقتصادية والتجارية مع «سوريا الجديدة». بكلام آخر، فإن المطروح من قبل الأميركيين والغربيين وبعض حلفائهم من العرب على السوريين هو قبولهم بوصاية إسرائيلية-أميركية غربية على بلادهم المنزوعة السلاح والتخلي عن الجولان وإدارة الظهر لفلسطين التي تتعرض للإبادة والتطهير العرقي في مقابل الفتات. الغطرسة الاستعمارية عندما تتحكم في العقول مرض عضال لا يشفيها سوى الارتطام بأرض الواقع والحقائق الصلبة. يتعامى هؤلاء عن أن فلسطين، بالنسبة إلى غالبية وازنة من السوريين، هي جنوب سوريا وقضية داخلية وليست خارجية، وسيثبت المستقبل القريب ذلك. وتأتي الرعاية الأميركية والغربية للتحوّل الإسرائيلي، وهي مرشحة للتعاظم بعد وصول ترامب وفريقه إلى السلطة، لتضاعف من خطورة التحدي بالنسبة إلى جميع القوى الحريصة على الاستقلال والسيادة في الإقليم العربي- الإسلامي وليدفعها إلى تجاوز أحقاد الماضي القريب وضغائنه والتعاون لدرء هذا التهديد في الحد الأدنى. سيكون مثل هذا التعاون كفيلاً بأن يختنق أصحاب العقول العنصرية-الطائفية المريضة في الغرب وفي لبنان، الذين راهنوا على اقتتال المسلمين، في غيظهم.

* كاتب من أسرة «الأخبار»

على الغلاف

روسيا ما بعد «المفاجأة السورية»
محاولات لاستكشاف المستقبل

خضر خروبي

لعلّ ما صرّح به الناطق باسم الرئاسة الروسية، ديمتري بيسكوف، من أنّ «ما حدث في سوريا فاجأ العالم كله، وروسيا ليست استثناء»، هو التعبير الأنسب لتوصيف ما شهدته الساحة السورية ليلة الإطاحة بحكم بشار الأسد، نهاية الأسبوع الماضي. على أن المفاجآت لم تقتصر على التعاطي «المخالف للتوقّعات» الذي أظهرتهُ فصائل المعارضة المسلّحة بعد تسلُّمها مقاليد الأمور في البلاد، ومن جملتها إعلان قيادات محسوبة عليها عدم ممانعتها الإبقاء على القواعد العسكرية الروسية المتمركزة في سوريا، بل انسحبت على مواقف الفاعلَين الدوليَين هناك، وبخاصة روسيا التي قبلت استضافة الأسد على أراضيها «لغايات إنسانية»، ودعت إلى «الحفاظ على سلامة ووحدة الأراضي السورية»، في إطار ما سمّته «عمليّة سياسية شاملة على أساس قرار مجلس الأمن الدولي الرقم 2254».

وأنبأ حديث رئيس الاستخبارات الروسية، سيرغي ناريشكين، عن أنّ «مصير الشعب السوري وسوريا كدولة، سيعتمد إلى حدّ كبير على تمكّن القوى المختلفة الممثّلة في المعارضة من التوصّل إلى اتفاق»، بتحوّل موسكو نحو التسليم بالواقع السياسي الجديد لحليفتها التاريخية في الشرق الأوسط، رغم تعقيداته المتّصلة بموقع سوريا الجيوسياسي الحسّاس في المنطقة، وبنيتها الاجتماعية المتعددية، والتي تثير قلق الروس وأطراف دوليين وإقليميين آخرين، على حد سواء. إلّا أنّ ما شدد عليه الكرملين لناحية ضرورة بحث مستقبل القواعد الروسية مع السلطة المقبلة في دمشق، اعطى مؤشرات إلى أنّ ثمة أسئلة وهواجس مطروحة من جانب موسكو - التي يكاد يحصرها كثيرون بالوجود العسكري الروسي في سوريا -، تتطلّب إجابات هي رهن شكل الحكم المستقبلي في دمشق ونهجه.

والواقع أن تلك الهواجس فنّدها بوضوح مندوب روسيا الدائم لدى مجلس الأمن الدولي، فاسيلي نيبينزيا، خلال إحاطة إعلامية، الإثنين، عقب جلسة خصّصها مجلس الأمن للبحث في تطوّرات الوضع في سوريا؛ إذ أشار إلى أنّ التعامل مع «هيئة تحرير الشام»، المصنّفة على لوائح الإرهاب الأممية، يُعدّ «مشكلة» في المدة المقبلة، كاشفاً عن وجود توجّه لدى المجلس للتوافق على إعداد وثيقة في شأن سوريا، ومعرباً في الوقت نفسه عن استهجانه السلوكيات الإسرائيلية في الجولان. وتابع نيبينزيا أنّ الجميع، بما في ذلك أعضاء مجلس الأمن الدولي، فوجئوا بتغيّر السلطة في سوريا، معتبراً أنه «سيتعيّن علينا أن ننتظر ونراقب ونقيّم كيف يتطوّر الوضع». والمضمون نفسه عبّر عنه الناطق باسم الرئاسة الروسية، الذي حذّر من أن الوضع في سوريا لا يزال غير مستقر، وأنّ هناك مدة تحوّلات جارية، كاشفاً أن بلاده على اتصال دائم مع انقرة واللاعبين الإقليميين الآخرين حول سوريا.

مصير مصالح موسكو

مع تضارب الروايات حول «ليلة سقوط دمشق»، بين مَن يرجّح وجود ترتيبات إقليمية مسبقة لإخراج الأسد من السلطة، وهو أمر أرسلت موسكو إشارات متضاربة حوله، وبين من وضع الحدث في سياق «مباراة صفرية»، مال كبير الباحثين في «معهد الدراسات الشرقية» التابع لـ «أكاديمية العلوم الروسية»، فلاديمير ساجين، إلى تأييد السيناريو الثاني؛ إذ رأى أنّ «الوضع في الشرق الأوسط أصبح أكثر تعقيداً بشكل ملحوظ، مع اهتزاز ميزان القوى الهش» فيه، حيث «تبدو إيران الخاسر الرئيسي من سقوط حكومة بشار الأسد، بالنظر إلى أنّ سوريا كانت تمثّل بالنسبة إليها، الحجر الذهبي في سلسلة النفوذ»، مضيفاً أن انهيار الحكومة السورية جاء على وقع «إضعاف حزب الله، الذي كان بدوره جزءاً من محور نفوذ طهران». ولفت الباحث الروسي إلى أنّ «تركيا هي المستفيد الرئيسي ممّا حدث، لكونه خطوة أخرى نحو الاعتراف بنفوذها الدولي المتزايد وتعزيز مكانتها على المستوى الإقليمي»، معتبراً أنّه «من الممكن أن يؤدي سقوط الحكومة السورية إلى تعقيد علاقات البلاد مع إيران، وإنْ كان لن يفضي إلى وقوع صدام عنيف بينهما»، في حين أن إسرائيل تنظر إلى الحدث السوري من زاوية أنها «تخلّصت من لاعب قوي إلى حد ما، كان يرتبط بعلاقات وثيقة بطهران». واستعرض ساجين أبرز مخاوف موسكو السياسية، وتحديداً على مستوى صيغة الحكم المستقبلي في دمشق، مبيّناً أنّ «شكل الحكومة السورية المستقبلية ليس واضحاً تماماً، وسط توجّس من تسلُّم الإسلاميين الراديكاليين مقاليد السلطة».

أما في ما يخصّ المصالح العسكرية لموسكو في دمشق، فقد شدّد كبير الباحثين في «مركز تحليل الإستراتيجيات والتقنيات»، يوري ليامين، على أنّه «لا فائدة من النضال من أجل الاحتفاظ بنقاط التمركز العسكرية الروسية (في طرطوس وحميميم وأماكن أخرى)، وفتح جبهة ثانية في سوريا (إضافة إلى حرب أوكرانيا)»، مرجعاً الأمر إلى وجود «نقاط ضعف شديدة حول هذه القواعد، لكون روسيا لا تملك وحدة برية قوية لحمايتها بشكل مضمون وفاعل، فضلاً عن امتلاكها قوة جوية صغيرة» في المطارات السورية. ورجّح ليامين انفتاح موسكو، في المدة المقبلة، على «إمكانية التوصّل إلى اتفاقات سياسية ليس مع المسلحين فحسب، بل ومع رعاتهم، مثل تركيا».

وعلى غرار الأوساط البحثية والأكاديمية، تفاوتت ردود الفعل في وسائل الإعلام الروسية، بخاصة الحكومية منها، وفي مقدمتها شبكة «روسيا اليوم»، والمدونات العسكرية الموالية للكرملين عبر مواقع التواصل الاجتماعي، كقناتي «Z-Bloggers» و«milbloggers». إثر إظهار بعضها امتعاضاً بعد الإطاحة بحكم الأسد، وما صاحبه من أنباء حول تعرُّض عسكريين روس في عدد من نقاط تمركزهم في شرق سوريا للحصار، أو بالنظر إلى هواجس في شأن احتمالية تعرّض النفوذ الإقليمي والدولي لموسكو للخطر، مع ما يعنيه ذلك من إمكانية تضاؤل شعبية الرئيس فلاديمير بوتين الذي بنى جانباً كبيراً من «أمجاده السياسية» على نجاحات خارجية. ومن هذا المنطلق، سلّطت قناة «RAG&E» على تطبيق «تلغرام»، الضوء على ثغرات السياسة العسكرية والإعلامية الروسية المتبعة في سوريا، مؤكدة «(أنّنا) (الروس) لم نتمكّن من تقديم مبرر واضح أمام الشعب السوري لوجودنا (العسكري) القائم في الجمهورية العربية السورية منذ عشرات السنين، وخصوصاً في ما يتعلّق بشرح وجه الفائدة من ذلك الوجود الداعم للأسد، ووجه الضرر الذي يحمله تواجد عناصر إرهابية مسلحة في صفوف المعارضة هناك».

> **ثمة أسئلة وهواجس مطروحة من جانب موسكو تتطلّب إجابات هي رهن شكل وصيغة ونهج الحكم المستقبلي في دمشق**

وعلى نحو أكثر تحديداً، أسهبت قناة «Atomic Cherry» في شرح الثغرات المشار إليها، كاشفة أنّ «الحملة الإعلامية الروسية المخصّصة للعملية في سوريا، تركّزت لسنوات، إلى حد بعيد، على إبراز الجانب العسكري العنيف (للجهد العسكري الروسي) بغية إظهار موسكو كلاعب رئيسي في مسرح العمل العسكري والسياسي» داخل سوريا، مشدّدة على أنّ هذا النهج «جعل الحملة الروسية تعاين تبعات مشابهة، بشكل أو بآخر، على المستوى الدعائي (السلبي) لما نجم عن صور الغزو الأميركي للعراق، والتي علقت في أفئدة عدد من المشاهدين المحليين كمثال عن الصورة (العدوانية) للتصرفات الصادرة عن قوة عظمى».

وذهبت الصحافية الروسية المؤيدة للحكومة، أناستاسيا كاشيفاروفا، من جهتها، إلى القول إنّ سقوط الأسد «أمر مخزٍ» لكل من روسيا وسوريا، معتبرة أنّه يأتي في سياق «الانحناء للرئيس الأميركي دونالد ترامب، والتذلّل له»، و«خطر تراجع نفوذ موسكو» في الشرق الأوسط، مع وصفها الرئيس السوري بـ«المفتقد إلى البصيرة (السياسية)، والطامع (في السلطة)». وحذّرت كاشيفاروفا من أنّ «الحرب العالمية الثالثة لن تبدأ من أوكرانيا، بل بالاضطرابات الكبرى الحاصلة في سوريا»، معتبرة أن الحصيلة «المفترضة» جرّاء تلك الاضطرابات تحمل مؤشرات إلى «انتصار» الولايات المتحدة وتركيا وإسرائيل، و«فقدان للسيطرة» من قِبَل إيران وسوريا وروسيا.

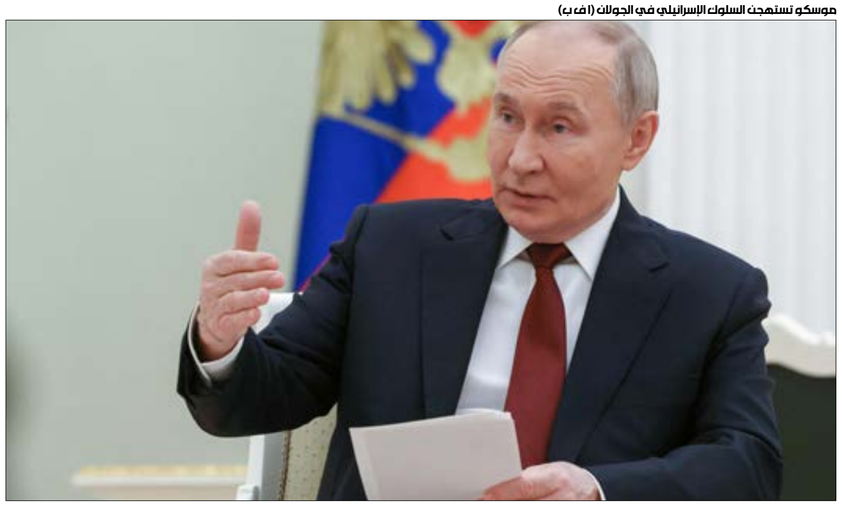
موسكو تستهجن السلوك الإسرائيلي في الجولان (أ ف ب)

استهدافات متواصلة للعمق الإسرائيلي: صنعاء ترفع جهوزيّتها بوجه العدوّ

صنعاء - رشيد الحداد

واصلت قوات صنعاء هجماتها شبه اليومية ضد العدو، مع استمرار التهديدات الإسرائيلية بضربها، وتصاعد دعوات الجهات المعارضة داخل الكيان إلى استهداف ميناء الحديدة مجدّداً. وفي الوقت نفسه، علماً أنه سبق للسفن المستهدفة أن «مارست العدوان على اليمن». ولفت إلى أن «السفن الثلاث كانت ترافقها مدمرتان أميركيتان في خليج عدن، وقد جرى استهدافهما أيضاً»، موضحاً أن قوات بلاده استخدمت «في هذه العملية عدداً من الصواريخ والطائرات المسيّرة وحققت أهدافها بنجاح. وهذه العملية تعدّ الثانية التي تطاول سفن إمداد عسكرية أميركية في اليمن».

وردّت صنعاء على تلويح مسؤول في وزارة دفاع حكومة عدن بالتصعيد العسكري، بتنفيذ مناورة عسكرية جديدة في إطار معركتها المساندة لقطاع غزة. وقالت صحيفة «26 سبتمبر»، التابعة لصنعاء، إن وحدات من خريجي الدورات العسكرية المفتوحة في منطقة المهارة في مديرية سحار في محافظة صعدة، نفّذوا مناورة عسكرية تحت شعار «معكم حتى النصر». وأشارت إلى أن المناورة جسّدت المهارات التي اكتسبها الخريجون في استخدام الأسلحة الخفيفة والمتوسطة.

> **غانتس يدعو إلى ضرب ميناء الحديدة مجدداً**

وفي البيان نفسه، أشار المتحدث إلى أن القوات البحرية وسلاح الجو المسيّر والقوة الصاروخية نفذت هجوماً نوعياً استهدفت خلاله ثلاث سفن إمداد أميركية بعد خروجها من ميناء جيبوتي، علماً أنه سبق للسفن المستهدفة أن «مارست العدوان على اليمن». ولفت إلى أن «السفن الثلاث كانت ترافقها مدمرتان أميركيتان في خليج عدن، وقد جرى استهدافهما أيضاً»، موضحاً أن قوات بلاده استخدمت «في هذه العملية عدداً من الصواريخ والطائرات المسيّرة وحققت أهدافها بنجاح. وهذه العملية تعدّ الثانية التي تطاول سفن إمداد عسكرية أميركية في غضون عشرة أيام».

جاء ذلك في وقت تصاعدت فيه الدعوات في إسرائيل إلى ضرب ميناء الحديدة مجدداً. وطالب العضو السابق في كابينت الحرب، زعيم حزب «المعسكر الوطني»، بني غانتس، بتوجيه ضربة عسكرية إلى حركة «أنصار الله»، محدداً ميناء الحديدة كأولوية، بعد الهجوم اليمني الذي طاول هدفاً إلى الجنوب من تل أبيب قبل أيام. في المقابل، ووسط تصاعد التهديدات بنقل النموذج السوري إلى اليمن، وتحريك الميليشيات الموالية للإمارات والسعودية في مختلف الجبهات اليمنية، تواصل صنعاء استعدادها لمثل هذا الاحتمال، وتعدّ العدّة لتنفيذ عمليات عسكرية عكسية في حال حاول الموالون للتحالف السعودي - الإماراتي المساعدة في تنفيذ مخطط أميركي - إسرائيلي يجري الحديث عنه، لشن هجوم على اليمن.

وفي سياق متصل، أعلنت القوات المسلحة اليمنية، في بيان، عن تنفيذ عملية نوعية بالصواريخ والطيران المسيّر، استهدفت «العمق الحيوي للعدو الصهيوني في منطقة أم الرشراش المحتلة». وأكدت أن العملية «حقّقت أهدافها بنجاح»، مشيرة إلى أن «الإعلام العبري والعالمي يتحدث عن تعرض مدينة إيلات لهجوم بالصواريخ والطيران المسيّر، وهو ما لم يحدث، وإنما استهدفت العملية أهدافها في منطقة أم الرشراش المحتلة». وأضافت أن «العملية تأتي في إطار الرد على جرائم العدو الصهيوني في قطاع غزة، وفي سياق إسناد ومساندة الشعب الفلسطيني المظلوم والمحاصر، وفي إطار الرد على استهداف العدو الصهيوني للمدنيين في اليمن، وآخرها استهداف مطار صنعاء الدولي، وارتكاب مجزرة بشعة في منطقة سكنية في صنعاء القديمة، راح ضحيتها عشرات الشهداء والجرحى».

وتأتي هذه العملية في سياق تصعيد متبادل بين الجانبين، بدأ منذ أيام، عقب استهداف العدو الإسرائيلي مطار صنعاء الدولي، ما أدى إلى خروجه عن الخدمة. وردّت صنعاء على ذلك باستهداف مطار بن غوريون في تل أبيب بصاروخ فرط صوتي، ما أدى إلى تعليق الرحلات الجوية فيه. وفي المقابل، توعّد وزير الدفاع الإسرائيلي، يسرائيل كاتس، بالرد على الهجوم، مؤكداً أن «الحوثيين سيدفعون ثمناً باهظاً على ما فعلوه». وفي أعقاب ذلك، أكدت حكومة صنعاء اتخاذها إجراءات اقتصادية قاسية ضد صنعاء، ولمّح إلى أن الأولى تدرس تعطيل الاتصالات في اليمن منذ أشهر، إلا أن ضعف الحكومة في عدن يعيق تنفيذ الكثير من العقوبات الأميركية. وقد تزامن ذلك مع إعلان وزارة الخزانة الأميركية، أمس، فرض عقوبات على رئيس لجنة الأسرى في صنعاء، عبد القادر المرتضى. وقالت تقارير أميركية إن إدارة جو بايدن تحاول الضغط على «أنصار الله» في ملف «خلايا التجسّس» وموظفي السفارة المحتجزين في اليمن، فيما رأى مراقبون يمنيون أن قرار الخزانة الأميركية يهدف إلى منع أي تقدّم في الملف الإنساني قبل التوصل إلى اتفاق بشأن الخلايا الأميركية، مشيرة إلى أن الإجراء الأميركي جاء بعد أيام على تأكيد المرتضى استعداد صنعاء لصفقة تبادل شاملة.

في مقابل كل ذلك، أكدت حكومة صنعاء انفتاحها على مساعي السلام، مؤكدة دعمها خطة المبعوث الأممي لدى اليمن، هانس غروندبرغ، بشأن تشكيل لجنة اقتصادية مشتركة بينها وبين حكومة عدن، تعالج الملفات الاقتصادية بإشراف ورعاية أممية. وقال مصدر سياسي مطّلع في العاصمة، لـ«الأخبار»، إن «حكومة صنعاء أبلغت المسؤولة السياسية في مكتب المبعوث الأممي، روكسانة بازرجان، خلال زيارتها البلاد مع وفد من مكتب غروندبرغ، موافقتها على إجراء مشاورات اقتصادية وتشكيل لجنة اقتصادية مشتركة». وأشار المصدر إلى أن «وزارة الخارجية أكدت أن من يعيق مسار السلام هي الولايات المتحدة». وطالبت المبعوث الأممي بأن «يكون له موقف واضح من الدور الأميركي المعرقل للسلام في اليمن».

طوفان الأقصى

مثل نتنياهو أمام المحكمة بوصفه متّهماً، بعد أربع سنوات ونصف سنة على بدء الإجراءات (أ ف ب)

انطلاق المحاكمة الموعودة
نتنياهو يهرب... إلى التأزيم

يحيى دبوق

بدأت أولى جلسات محاكمة رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، أمس، حيث مثل أمام القضاة للدفاع عن نفسه بوصفه متّهماً بأكثر من جريمة: تلقّي الرشى، والاحتيال، وخيانة الأمانة. وليس من الواضح بعد ما إذا كانت المحاكمة سترخي بتداعياتها تفضي إلى تغييرات على الساحة السياسية الإسرائيلية، وتالياً تنسحب على الحروب التي تخوضها إسرائيل في أكثر من ساحة. على أن الإجابة لن تكون مفاجئة، كما أنها لن تكون سبباً لردع التصعيد أو منعه؛ ذلك أن المحاكمة، التي يخشى نتنياهو أن تؤدّي إلى فقدانه السلطة وسجنه، وهنا على خلفية المصلحة الشخصية إضافة إلى المصلحة العامة – إلى أن يُبقي على ائتلافه ويمنع تفكّكه، وتالياً تقليص لصلاحياته بوصفه رئيساً للوزراء والسلطة التنفيذية. فكلّ الصلاحيات على حالها، والمحاكمة لا تنتقص منها، بل ربما تزيدها نتيجة حاجة المتهم إلى قرارات واحداث، تحرف انتباه الجمهور عن المحاكمة نفسها، وعمّا يمكن أن يتكشف عنها من حقائق تضرّ بنتنياهو ومستقبله السياسي وحضوره ومكانته.

ويعني ما تقدّم، أن نتنياهو سيكون، طوال المدّة المشار إليها، معنيّاً، بشكل مضاعف، بأن يُبقي نفسه على كرسيّ رئاسة الحكومة، لأن ذلك جزء لا يتجزّأ من دفاعه عن نفسه؛ فما يمكن له أن يفعله وهو في سدّة الحكم، أكثر بكثير ممّا يمكنه فعله وهو خارج رئاسة الوزراء، الأمر الذي يعني اضطراره - وهنا على خلفية المصلحة الشخصية إضافة إلى المصلحة العامة – إلى أن يُبقي على ائتلافه ويمنع تفكّكه، وتالياً إلى إسرائيل. وعلى المنوال نفسه، تبدو الأحزاب الحريدية معنية، مع توقعات عالية جداً، بأن يلبّي رئيس الحكومة مطالبها تحت طائلة انهيار الحكومة، ومن بينها إعفاء أتباعها من التجنيد في الجيش، ومنح مؤسساتها التعليمية والاجتماعية عطاءات مالية أكثر سخاءً.

> **سيكون نتنياهو معنيّاً، طوال مدّة المحاكمة، أن يُبقي نفسه على كرسيّ رئاسة الحكومة**

وإذا كانت الاتهامات الموجّهة إلى نتنياهو مثقلة بالأدلّة والقرائن والشهادات والاعترافات (أكثر من شهادة ملك في أكثر من ملف اتهام تشكّل ضدّه)، إلّا أن المتّهم لا يعترف بأيّ من التهم الموجّهة إليه، وهو يعتمد في دفاعه عن نفسه على لعب دور المظلوم المضطهد، الذي حقّق لإسرائيل أمنها، فيما الآخرون يسعون إلى معاقبته على ما فعل من أجل المصلحة العامة. وكما كان متوقعاً، جاءت أولى جلسات الاستماع إلى شهادته في السياق المقدّر نفسه: أنا المظلوم والمضطهد، واليسار والقضاء اليساري، يريد الإطاحة بمن جلب الأمن لإسرائيل. ويبدو أن نتنياهو يعتمد في إستراتيجيته الدفاعية على استحضار اليمين الذي يمثّله هو، بوصفه متهماً من قِبَل اليسار الذي يريد الإضرار بالشريحة اليمينية التي تحافظ على أمن إسرائيل وعلى مصالحها.

وكما ورد، فإن التداعيات المنتظرة لبدء المحاكمة، بمعنى إدانة نتنياهو، ستتأجّل إلى ما لا يمكن تقديره من الآن؛ فإن كانت المدة الزمنية بين بدء تشكيل الملفّ الاتهامي وبدء جلسات الاستماع إلى رئيس الحكومة، استغرقت أربع سنوات ونصف سنة، فيمكن التقدير أن المحاكمة وإجراءاتها - مع لحاظ القدرة على التسويف فيها وصولاً إلى الحكم وربّما لاحقاً الاستئناف عليه -، ستستغرق عقوداً. وكل هذه المدّة وما ينتظر خلالها من أحكام وحقائق وفضائح، لا تعني قانوناً ولا تلزم نتنياهو بالاستقالة أو بالحدّ من صلاحيته، أي أن من ينتظر تداعيات إيجابية نتيجة محاكمة رئيس حكومة العدو، عليه أن ينتظر طويلاً، بل عليه أن ينتظر تداعيات سلبية، خصوصاً أن نتنياهو سيكون معنيّاً بالتسبّب في كل ما يؤدّي إلى إطالة المحاكمة وإجراءاتها.

طوفان الأقصى

نتنياهو يواصل اصطناع «مظلوميته»: أنا منقذ إسرائيل

نتنياهو يدخل إلى المحكمة في بداية جلسة الاستماع إليه بتهم الفساد (أ ف ب)

للمرّة الأولى في تاريخ الكيان الإسرائيلي، مثّل رئيس حكومة العدو، بنيامين نتنياهو، أمس، أمام محكمة تل أبيب المركزية، وسط إجراءات أمنية مشدّدة، ليبدأ الإدلاء بشهادته في محاكمته بتهمة الفساد: تقاضي الرشى، والاحتيال، وخيانة الأمانة. وحاول نتنياهو التهرّب من مواجهة الأدلّة، فيما لم يناقش اختصاص المحكمة ولم يعترض على استدعائه، بل سعى، بدلاً من ذلك، إلى عرض بطولاته وإنجازاته العسكرية للتغطية على فساده؛ فوصف الاتهامات بأنها «سخيفة بكل بساطة»، علماً أن الادّعاء ضدّه استند إلى إفادات 120 شاهداً. وممّا قاله: «أنا أقود إسرائيل ودولة إسرائيل على سبع جبهات، وكنت أعتقد ولا أزال أنني أستطيع القيام بكل هذه الأشياء في وقت واحد». وتابع: «قبل أيام قليلة، حدث زلزال في منطقتنا (...) لقد غيّرنا بالفعل وجه الشرق الأوسط، وهذا له تأثيرات عالمية. إنه يتطلّب انتباهي. من الممكن إيجاد توازن بين احتياجات البلاد، واحتياجات المحاكمة».

وردّاً على المزاعم القائلة إنه طلب الشمبانيا والسيغار، واستغلّ منصبه للحصول على المال، قال: «هذه كذبة، أعمل 17 إلى 18 ساعة في اليوم، كلّ مَن يعرفني يعرف هذا». وأضاف: «أذهب إلى الفراش في الساعة الواحدة أو الثانية ليلاً، ليس لديّ وقت لرؤية عائلتي، وهو ثمن باهظ يجب أن أدفعه». وعن السيغار والشمبانيا، أوضح: «أحياناً أجلس مع سيغار، ولا يمكنني تدخينه دفعة واحدة لأنني أدخنه بين الاجتماعات وأنا أكره الشمبانيا، لا يمكنني شربها».

وكان نتنياهو قد وصل إلى قاعة المحكمة التي نُقلت من القدس إلى تل أبيب لأسباب أمنية، رفقةَ بعض وزراء حكومته، وفي طليعتهم وزير الأمن القومي، إيتمار بن غفير، وبعض أعضاء «الكنيست»، بينما تجمّع المتظاهرون خارج قاعة المحكمة وانضمّت إليهم عائلات الأسرى الإسرائيليين المحتجزين في قطاع غزة. وعلى الأثر، علت الصرخات التي تتّهم نتنياهو بتأخير إطلاق سراح الأسرى لأسباب سياسية، علماً أن جهاز الأمن العام الإسرائيلي أوصى بنقل المحكمة إلى تل أبيب بسبب «تهديدات يتعرّض لها رئيس الحكومة». وطلب أن تُعقد الجلسة في قاعة تحت الأرض.

شكوى ضدّ أوباما

خلال إدلائه بإفاداته أمام المحكمة، شكا نتنياهو الرئيس الأميركي السابق، باراك أوباما، قائلاً: «خلال إدارة أوباما، توجّه الرئيس الأميركي آنذاك إلى العالم الإسلامي في خطابة الاسترضائي في القاهرة. وتوجّه إلى إيران باعتبارها ليست تهديداً كبيراً، بل فرصة». وأضاف أن الأميركيين «طالبوا بتجميد كامل لبناء المستوطنات آنذاك. وتعرّضت لضغوط هائلة (...) كنّا بحاجة إلى التعامل مع أوباما وإيران والتحدّيات السياسية والاحتجاجات الاجتماعية». كذلك، دافع نتنياهو عن زوجته سارة بعد انتشار أخبار في وسائل الإعلام الإسرائيلية عن فسادها، قائلاً إنها «خضعت لاغتيال معنوي رهيب لشخصيتها، بينما هي تزور مرضى السرطان والجنود الجرحى في إسرائيل». وطلب من القضاة، أثناء الجلسة، السماح له بالخروج من قاعة المحكمة لـ«التعامل مع قضية أمن قومي»، بعد تلقيه رسالة أثناء إدلائه بإفاداته على المنصة.

مسار المحاكمة

كان نتنياهو قد قدّم أربعة طلبات إلى المحكمة خلال الشهر الماضي، طالباً تأجيل الجلسة، وتقليص مدّة الشهادة وتعديل الجدول الزمني. كما طلب المساعدة من رئيس «الكنيست»، أمير أوهانا، وأعضاء مجلس الوزراء الأمني، لكن المحكمة رفضت التأجيل وفرضت جلسة الاستماع عليه. وبدأت، اعتباراً من أمس، مرحلة الدفاع بتقديم محامي نتنياهو، أميت حداد، مرافعته الأولية، ثم قدّم المتّهم إفادته، على أن يلي ذلك الاستماع إلى شهود الدفاع الذين اختارهم فريق نتنياهو القانوني. وبعد إفادات شهود الدفاع، ستُقدَّم شهادات المتّهمين الآخرين: ناشر صحيفة «يديعوت أحرونوت» أرنون موزيس، وشاؤول إلوفيتش.

وستتكون شهادة نتنياهو من جزأين: الاستجواب المباشر من قِبل محاميه، والذي يتضمّن أسئلة مبرمجة تتوافق مع إستراتيجية الدفاع؛ والاستجواب المتبادل من قِبَل المدعية العامة المالية يهوديت تيروش، ونائبها جوناثان تدمر. وبحسب القانون الإسرائيلي، يفترض أن يعلن الادعاء عن أسماء الشهود الذين اختارهم مسبقاً فور تقديم لائحة الاتهام، بينما لا يلزم القانون فريق الدفاع بالإعلان عن الشهود الذين سيعتمدهم. ولم يكشف الفريق المكلّف الدفاع عن نتنياهو عن شهوده ولكنه أشار سابقاً إلى نيّته استدعاء رئيسي وحدة التحقيقات الداخلية السابقَين في الشرطة، أوري كارميل، ودوفي شيرزر، وعضو «الكنيست» عن حزب الليكود موشيه سعدة، والمدعي العام السابق أفيخاي مانديلبليت. والهدف من ذلك، هو التشكيك في قانونية موافقة النائب العام على بدء التحقيقات مع رئيس الوزراء. ومن المتوقّع أن يستمر تقديم إفادات الشهود والمتّهمين لمدّة لا تقلّ عن شهرين، قبل الانتقال إلى مرحلة إصدار الأحكام.

> نتنياهو: «هذه هي الفرصة لتبديد الاتهامات الموجهة إلي. هناك عبث كبير في الاتهامات وظلم

نتنياهو يتحدّى المحكمة

«هذه هي الفرصة لتبديد الاتهامات الموجهة إليّ. هناك عبث كبير في الاتهامات وظلم كبير»، هكذا ادّعى نتنياهو خلال مؤتمر صحافي عقده مساء أول من أمس. وقال: «لقد سمعت وسائل الإعلام تدّعي أنّني أريد التهرّب من المحاكمة (...) التهرّب؟ يا له من هراء. لمدّة ثماني سنوات، كنت أنتظر هذا اليوم، أنتظر تقديم الحقيقة، أنتظر تفكيك الاتهامات السخيفة التي لا أساس لها ضدّي تماماً، أنتظر فضح أسلوب مطلقي الاتهامات بحقّي لمرّة واحدة وإلى الأبد». ويفترض أن يتابع نتنياهو تقديم إفادته أمام المحكمة الإسرائيلية بعد ظهر اليوم، وسيكون الاستجواب المتبادل من قِبَل الادعاء حاسماً في تحديد نتيجة القضية.

(الأخبار)

العالم يُحيي «ذكرى الإبادة» ضحايا غزة منسيّون

دير البلح - عبد الله يونس

على أنقاض منزله المكوّن من أربع طبقات في مخيم جباليا، شمالي قطاع غزة، يقف خميس الخالدي (26 عاماً)، يتأمّل ما تبقّى من ذكريات عائلته التي قُتل جميع أفرادها (21 فرداً، بينهم 16 طفلاً) في قصف إسرائيلي استهدف منزلهم، قبل عام. وفي حديثه إلى «الأخبار»، يقول الخالدي: «لا أستطيع نسيان صراخ إخوتي وأطفالهم وهم تحت الأنقاض. كنت أنا الناجي الوحيد، وكأنّني تُركت لأشهد على هذا الجرح الذي لن يندمل أبداً. هذه ليست حرباً، إنها إبادة. ما حدث لعائلتي يجب أن يُحاسب عليه ليس إسرائيل فقط، إنّما العالم بأسره». ويضيف: «كل يوم أعيش ذكرى عائلتي التي كانت تملأ المكان بالضحك والحياة. الآن، لا شيء هنا سوى الركام، ولا شيء في قلبي سوى الإصرار على المطالبة بالعدالة». على أن ما حدث لعائلة الخالدي ليس سوى نموذج من نهج الإبادة الذي تتبعه إسرائيل ضدّ الفلسطينيين، في حربها المستمرّة على القطاع منذ ما يزيد على 13 شهراً. ويحصل كل ذلك على مرأى العالم الذي أحيا، أول من أمس، «اليوم الدولي لمنع الإبادة الجماعية وتكريم ضحاياها»، فيما تؤكد تقارير حقوقية محلّية ودولية، أن جيش الاحتلال استهدف المدنيين بشكل متعمّد، بعدما دمّر أحياء سكنية بأكملها، ومحا عائلات من السجلات المدنية. وكانت «المحكمة الجنائية الدولية» أصدرت، أخيراً، مذكرتَي اعتقال دوليّتَين بحقّ رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو، ووزير أمنه السابق يوآف غالانت، بتهمة «ارتكاب جرائم ضدّ الإنسانية، وجرائم حرب، في الحرب على غزة».

لم يتبقَّ سوى الذكريات

داخل خيمته في مدينة دير البلح وسط القطاع، يجلس أسامة الإسي (37 عاماً) وحيداً، وقد أطفأت قذائف جيش الاحتلال نور حياته، بعد قصف عنيف استهدف منزله المكتظّ بالسكان، فقُتلت زوجته وأطفاله الأربعة دفعة واحدة. يستذكر تفاصيل الجريمة، وكيف أصبح هو الناجي الوحيد فيها والشاهد عليها: «مع بداية التوغّل البرّي في شمال غزة، أصيب صديقي بجروح خطيرة في قصف إسرائيلي، فرافقته إلى مستشفى الشفاء، وبعد أيام اقتحم الجيش المستشفى واعتقلوني من هناك». ويضيف، في حديثه إلى «الأخبار»: «أثناء اعتقالي في السجون الإسرائيلية، حدثت المجزرة بحقّ أسرتي». وبعد أشهر من الاعتقال والتعذيب، أفرج عن الشاب في جنوب القطاع، حيث فوجئ بخبر استشهاد عائلته. ويستعيد الإسي ذكرياته مع أطفاله وزوجته، قائلاً: «كنت أحلم أن أرى أبنائي يكبرون أمامي، يكملون دراستهم، ويتزوجون. كنت أحلم أن أكبر معهم، نعيش أيامنا ببساطة وسعادة. لكن فجأة، خطفت الحرب كل شيء. إسرائيل لم تقتل عائلتي فقط، بل قتلت كل أمل كان لديّ. هذا ليس مجرّد قصف، إنها إبادة ممنهجة تستهدفنا كفلسطينيين، تستهدف أرواحنا وأحلامنا. يريدوننا أرقاماً تُمحى من السجلات المدنية». ويسأل: «كيف يحيي العالم ذكرى منع الإبادة، بينما نحن نُقتل على مرأى ومسمع الجميع؟».

10 آلاف مجزرة

منذ اندلاع الحرب في السابع من أكتوبر 2023، ارتكب جيش الاحتلال نحو 10 آلاف مجزرة دموية، من بينها 7160 مجزرة ارتُكبت بحق العائلات الفلسطينية، بحسب ما أفاد به مدير عام المكتب الإعلامي الحكومي، إسماعيل الثوابتة، «الأخبار»، موضحاً أن «1410 عائلات فلسطينية أبادها الاحتلال ومسحها من السجل المدني، بقتل الأب والأم وجميع أفراد الأسرة، وعدد أفراد هذه العائلات نحو 5500 شهيد، فيما 3463 عائلة فلسطينية أبادها الاحتلال ولم يتبقَّ منها سوى فرد واحد، وعدد أفراد هذه العائلات 7934 شهيداً». وخلّفت تلك المجازر، وفق الثوابتة، «35 ألف طفل يعيشون من دون والدين أو من دون أحدهما، فضلاً عن أن أكثر من 12 ألف امرأة فقدن أزواجهن خلال حرب الإبادة الجماعية».

وبحسب آخر إحصاءات وزارة الصحة الفلسطينية في غزة، بلغ عدد شهداء الحرب المستمرّة، أكثر من 44 ألفاً وصلوا إلى المستشفيات، فيما ثمة 11 ألف مفقود لم يصلوا إلى المستشفيات، وهم في الغالب شهداء عالقون أسفل المنازل المدمّرة، لم تستطع وحدات الإنقاذ الوصول إليهم. ومن بين الشهداء، 17581 شهيداً من الأطفال (223 طفلاً رضيعاً، و837 طفلاً استشهدوا وعمرهم أقل من عام)، بالإضافة إلى 12048 شهيدة، و1055 شهيداً من الطواقم الطبية (وزارة الصحة)، و87 شهيداً من الدفاع المدني، و190 شهيداً من الصحافيين.

وعن إحياء مناسبة «اليوم الدولي لمنع الإبادة الجماعية وتكريم ضحاياها»، يقول الثوابتة: «فيما يُحيي العالم هذه الذكرى، يعاني الفلسطينيون في غزة والضفة الغربية من واقع يفضح ازدواجية المعايير الدولية. المذابح التي تُرتكب بحقّ المدنيين الفلسطينيين توثّقها الكاميرات وتقارير المنظّمات، ومع ذلك يظلّ المجتمع الدولي عاجزاً عن التحرّك».

أرتكب جيش الاحتلال نحو 10 آلاف مجزرة منذ اندلاع الحرب (أ ف ب)

شهادات مروعة من بيت لاهيا هكذا تسحق الدبابات العظام

غزة - يوسف فارس

بعد 60 يوماً من الحصار والقصف المكثّف، خرج أهالي مدينة بيت لاهيا قبل سبعة أيام من شمال قطاع غزة المحاصر. ورغم أن الظروف التي يعيشونها في مخيمات النزوح غرب مدينة غزة، جعلتهم يفضّلون الموت في بيوتهم على النزوح، فإن المشاهدات التي حملوها معهم من هناك، تجاوزت كافة الجرائم التي ارتكبها جيش الاحتلال منذ بداية الحرب. إذ يحكي الأهالي عن تحوّل مئات المنازل إلى مقابر لأصحابها، وعن جثامين الشهداء التي تنهشها الكلاب الضالة في الشوارع، وعن أطفال وشبان داستهم دبابات العدو وسحقت أجسادهم وهم أحياء، وعن بقايا عظام وجماجم في كل مكان، ومصابين بجروح بسيطة تُركوا ينزفون حتى الموت على مرأى من ذويهم، وإعدامات ميدانية في الشوارع.

ويقول أبو محمد حسونة الذي كان نزح وعائلته في بداية العملية البرية إلى مركز إيواء «عوني الحرثاني» في مشروع بيت لاهيا، في حديث إلى «الأخبار»، إن «جيش العدو استخدم في هجومه على المركز الذي يؤوي نحو 5 آلاف نازح، العشرات من طائرات الكوادكابتر التي تلقي قنابل وتطلق رصاصاً، وواصل إطلاق النار والقنابل في اتجاه الأهالي منذ الساعة التاسعة مساء وحتى السادسة من صباح اليوم التالي، قبل أن يقتحم المركز بنحو 65 دبابة». ويضيف الرجل الذي تجاوز عمره 60 عاماً: «لا يمكن لأحد أن يتخيّل أن الرصاص والقنابل تُقذف في داخل الغرف المكتظّة بالنساء والأطفال. البكاء والصراخ والمصابون حولك،

> بعض النازحين اضطروا إلى السير فوق جثث الأهل والأصحاب وتحت الرصاص

وطائرات العدو تطالب الجميع بالخروج، وتطلق النار على من يخرج أو يتحرّك».

أما سامية أبو سمرة، وهي الأخرى شهدت الحدث نفسه، فتقول لـ«الأخبار»، إن «أفظع ما شاهدته خلال خروجي من مركز الإيواء في ذلك اليوم، هو جثامين شبان داستهم دبابات العدو أثناء محاولتهم الخروج من محيط المدرسة. كانت أجسادهم أرق من شفرة أو ورقة على الأرض، حيث داستهم جنازير الدبابات والصقت لجومهم بأسفلت الشوارع». وتتابع أنه «في أحد الأيام الممطرة، خرجتُ من مركز الإيواء إلى مستشفى كمال عدوان لزيارة جريح، وشاهدتُ في الشوارع العشرات من جثامين الشهداء، بعضها متحلّل، والبعض الآخر تنهشه الكلاب، والبعض الثالث أصبح ملابس وعظاماً فقط من دون أي ملامح».

وتشير النازحة أم حامد ورش آغا، بدورها، في حديثها إلى «الأخبار»، إلى أن المنطقة التي كانت تعيش فيها، «تعرّضت للعشرات من عمليات النسف». وتقول إن «كل المنازل في أول 20 يوماً من التوغّل كانت مأهولة بالسكان. ثم تعرّضت المناطق الغربية لمشروع بيت لاهيا ومدينة بيت لاهيا، لعمليات نسف وتدمير. وطبعاً أخرج جيش الاحتلال المنظومة الطبية والدفاع المدني عن العمل تماماً. وتحوّلت منازل الناس إلى قبورهم. المئات من الشهداء تحت الركام في الأحياء، وثمة مصابون سمعنا أصوات استغاثاتهم لساعات طويلة قبل أن يُستشهدوا من دون أن يستطيع أحد إنقاذهم».

العدو يتفوّق على نفسه في الوحشية (أ ف ب)

أما أحمد الرضيع، وهو شاب لم يتجاوز الـ 20 من العمر، فيقول، لـ«الأخبار»، إن «ما رأيناه يفوق أفلام الرعب. مشينا فوق جثث أهلنا وأصحابنا. وفي طريق النزوح أطلقوا علينا الرصاص. وهناك أناس أعزاء على قلوبنا لم نستطع إنقاذهم، وماتوا في الطريق. كل من يُصب يمت بين أيدينا. لو نتكلّم مليون مرة، فلن نصف قدر الأهوال التي عشناها في شمال القطاع».

وكان جيش العدو قد بدأ عملية عسكرية واسعة في محافظة شمال القطاع، استهدفت جباليا وبيت لاهيا وبيت حانون في مطلع شهر تشرين الأول الماضي، واستمرت، أمس، لليوم الـ 67 على التوالي، حيث فرض حصاراً كاملاً على المنطقة، بعد أن هجّر أكثر من 130 ألفاً من السكان، ومنع طواقم الدفاع المدني والإسعاف من العمل.

تقدّم في مفاوضات القاهرة إسرائيل تجهز ردودها النهائية

القاهرة - الأخبار

دخلت مفاوضات التهدئة في غزة مرحلة جديدة، أمس، وسط بروز موافقات «مبدئية» على مقترح التهدئة من قِبل الوفد الأمني الإسرائيلي الذي زار القاهرة، وضمّ رئيس جهاز «الشاباك» رونين بار، بالإضافة إلى رئيس الأركان، هرتسي هاليفي، وآخرين، بحسب مصادر «الأخبار». وفيما التقى الوفد الإسرائيلي مسؤولي المخابرات المصرية، لساعات، في سياق العمل على التوصل إلى تهدئة تصل مدتها إلى 60 يوماً في مقابل الإفراج عن 30 أسيراً إسرائيلياً لدى المقاومة في القطاع، أفاد مسؤول مصري، «الأخبار» بأن القاهرة سلمت الوفد الإسرائيلي «أسماء 30 أسيراً يستوفون الشروط الأولية التي جرى وضعها بالنسبة إلى من سيفرج عنهم أولاً، وهي تقدمهم في العمر (تتجاوز أعمارهم الخمسين سنة) وحاجتهم إلى الرعاية الصحية، على أن يجري الاتفاق على وضعية بقية الأسرى خلال التهدئة». ويأتي هذا علماً أنه يفترض ألّا تقوم إسرائيل بأي تحركات عدائية في القطاع في أثناء تلك المدة، في مقابل امتناع المقاومة أيضاً عن مهاجمة القوات التي ستبقى على الأرض في غزة.

كذلك، ناقش المسؤولون المصريون مع الوفد الإسرائيلي الوضع العسكري على محور «فيلادلفيا» وطريقة التعامل مع الانتشار الإسرائيلي في المحور خلال مدة التهدئة، وآليات «إحكام السيطرة عليه» بالتنسيق مع مصر لـ«منع دخول أي أسلحة» إلى القطاع. كما تضمنت مباحثات هاليفي مع نظرائه المصريين، عمليات التنسيق التي يفترض إجراؤها من أجل تجنب حدوث أي «أخطاء غير مقصودة» على الشريط الحدودي، علماً أنه تسري حالياً هناك ترتيبات استثنائية خالفت الآلية المتبعة بحسب اتفاقية «كامب دايفيد»، وجرى التوسع فيها منذ بدء معركة «طوفان الأقصى»، بالتنسيق مع المسؤولين الأميركيين.

وبحسب ما جرت مناقشته أيضاً مع رئيس المخابرات المصرية حسن رشاد، فإن التوجه الراهن يقضي بالإفراج عن أسير إسرائيلي كل يومين، وتقديم أدوية وعلاجات لعدد من الأسرى، في مقابل الإفراج عن عشرات الأسرى الفلسطينيين من المعتقلات الإسرائيلية، وإدخال كميات محددة من شحنات المساعدات الإغاثية والإنسانية إلى قطاع غزة، على أن يكون الإفراج عن العسكريين في المرحلة اللاحقة من الاتفاق. وفي هذا الوقت، تحاول إسرائيل تطوير المقترح المقدم بزيادة عدد أسراها الذين سيتم الإفراج عنهم في مقابل زيادة كمية المساعدات التي ستدخل إلى القطاع، والإسراع في وتيرة إعادة تشغيل معبر رفح. وفي هذا الإطار، أبدت تل أبيب موافقة «مبدئية» على إعادة المعبر إلى العمل وإبقائه في موقعه الحالي، شريطة أن تتولى إدارته السلطة الفلسطينية وليس مسؤولي حركة «حماس»، وأن يجري العمل فيه وفقاً لآلية رقابة إسرائيلية على حركة العبور من الجهتين، علماً أن الأيام الأولى من التشغيل ستسمح بخروج الأجانب المتبقين داخل غزة والحالات الحرجة للعلاج.

وخلال الساعات المقبلة، من المفترض أن يعود الوفد الإسرائيلي بردود إلى المسؤولين المصريين، وسط أمال بدخول التهدئة حيز التنفيذ نهاية الأسبوع الجاري أو مطلع الأسبوع المقبل، بعد أن يتم الإعلان عنها من قبل الوسيطين المصري والقطري.

> المحفظة الإلكترونية اسهمت في حلّ جزء بسيط من أزمة السيولة التي يعانيها أهالي غزة

تقرير

العدوّ يواصل انتهاكَ الاتفاق
تبخّر الاهتمام الدولي بوضع الجنوب

بعد نحو أسبوعين على دخول هدنة الـ 60 يوماً حيّز التنفيذ، لا توحي المؤشرات الميدانية حتى يوم أمس بأن ثمة ما سيدفع جيش العدو الإسرائيلي إلى الالتزام بقرار وقف إطلاق النار، إذ واصل تنفيذ خروقاته واعتداءاته على قرى الجنوب وقامَ بعمليات تفجير واسعة في عدد منها، ولا سيما في بلدتَي الخيام وميس الجبل.

وبعدما كان مُعوَّلاً على لجنة مراقبة الاتفاق للضغط على

> إسرائيل تستبيح القرى والبلدات وتستهدف الجيش واليونيفل

إسرائيل لوقف انتهاكاتها والالتزام بالاتفاق وبدء الانسحاب بما يسمح بانتشار الجيش اللبناني، لم يتغيّر شيء بعد الاجتماع الرسمي الأول للّجنة، أول من أمس، فيما برزت معضلة غياب الاتصالات السياسية مع القوى الخارجية للمطالبة بدفع العدو إلى وقف اعتداءاته كي يبدأ الجيش بتنفيذ خطة انتشاره. وهو ما بدأت قيادة الجيش تشكو منه، وخصوصاً بعدما أنجزت ما

(أ ف ب)

هو مطلوب منها لجهة تجهيز العديد والتجمع في مناطق محددة للدخول إلى قرى جنوب الليطاني. وفيما كان النقاش في أول جلسة للجنة الإشراف حول النقطة التي يجب أن تبدأ منها عملها، أكد الجانب اللبناني أن الخطوة الأولى يجب أن تكون بوقف إسرائيل خروقاتها لتنفيذ باقي الإجراءات، ومن بينها انتشار الجيش، لكن مصادر سياسية اعتبرت أن «هذا الأمر يبدو شبه مستحيل الآن، فإسرائيل ماضية في اعتداءاتها كأنها تريد استغلال المهلة حتى آخر دقيقة». وما يزيد الخوف هو «التطورات التي حصلت في سوريا والخطوات العسكرية التي قامت بها إسرائيل في جنوب سوريا وكسرها اتفاق فض الاشتباك، والسيطرة على المنطقة العازلة»، مع ما يعنيه ذلك من إمكانية «لجوئها الى فرض ترتيبات أمنية وعسكرية على الحدود الثلاثية بين لبنان وسوريا وفلسطين المحتلة». يأتي ذلك فيما جرى الحديث عن تأجيل دخول فرق الهندسة في الجيش والذي كان مقرراً أمس، بحسب ما جرى الاتفاق عليه مع أعضاء اللجنة الخماسية المكلفة بأعمال المراقبة. وبالعودة إلى الخروقات الإسرائيلية، فقد استهدفت دبابة ميركافا بعد ظهر أمس أطراف بلدتَي شيحين والجبين، بينما تراجع رتل من دبابات ميركافا من وطى الخيام باتجاه منطقة سردا والعمرا المحاذية لبساتين الوزاني. كذلك أطلق جيش العدو نيران رشاشاته على محيط بلدة شقرا وقلعة دوبيه والأودية المجاورة لبلدتَي قبريخا ومجدل سلم. ولاحقاً، أفيد بأنّ دورية مشتركة من الجيش اللبناني والوحدة البولندية في اليونيفل تعرضت لإطلاق نار تحذيري من قبل الجيش الإسرائيلي خلال محاولتها فتح طريق عيترون - بنت جبيل التي قطعها الجيش الإسرائيلي بساتر ترابي الخميس الماضي.

(الأخبار)

تقرير

فوضى عبور ونقل سلاح عبر الحدود الشمالية

نجلة حمود

عمّت الفوضى الحدود الشمالية مع سوريا بعدما «تبخّر» عناصر «الهيئة» السوريون الذين كانوا مكلفين مراقبة المعابر غير الشرعية، فيما أدى إخلاء عناصر الأجهزة الأمنية السورية للمعابر الرسمية الثلاثة، وهي: «جسر قمار» في وادي خالد والعبودية والعريضة في ساحل عكار، إلى اجتياح عدد كبير من الشبان هذه المراكز ونهبها وتدميرها. ولم تحل مناشدات عدد من فاعليات وادي خالد في محاولة لضبط الأمور دون دخول أعداد كبيرة من الشبان الى البلدات السورية المحاذية للحدود.

وعلى طول الحدود، دخلت عشرات الدراجات النارية من لبنان إلى سوريا عبر أكثر من عشرة معابر، أبرزها «الواويات» الذي شهد إدخال سيارات مسروقة من بينها سيارات إسعاف محمّلة بالأسلحة التي تمّ الاستيلاء عليها من مراكز الأمن السورية الى وادي خالد، حيث نشطت تجارة السلاح بعدما وصل سعر الكلاشنيكوف إلى 50 دولاراً.

الفوضى العارمة والخوف من عمليات ثأر دفعا بعدد كبير من العائلات من طوائف معيّنة إلى النزوح من الريف الغربي لمحافظة حمص، وتحديداً: بلدات الجوبانية ودبين والفتاية والناعم والخنساء وحديدة، باتجاه الساحل العكاري (البلدات العلوية) أو الى جبل محسن في طرابلس. كما نزحت أعداد كبيرة من قاطني بلدات ريف القصير بعد دخول «هيئة تحرير الشام» الى المدينة، وعودة عرب المقالدة الى منازلهم التي هجروها منذ عام 2011، ما دفع عدداً كبيراً من العائلات الشيعية الى النزوح باتجاه البقاع الشمالي.

وشهد الجانب السوري من معبر العريضة، أمس، وصول عناصر من «هيئة تحرير الشام» تفقّدوا المعبر، وتبادل اثنان منهم حديثاً مع عناصر الجيش اللبناني الذي ينتشر في المنطقة من دون منع الدخول والخروج والتنقل بالمراكب بين الجانبين اللبناني والسوري، رغم إعلان الأمن العام اللبناني إقفال المعبر كلياً بعد قصفه أكثر من مرة من قبل العدوّ الإسرائيلي.

عناصر من هيئة تحرير الشام على الجانب السوري من معبر العريضة (أ ف ب)

تقرير

مصادر أمنيّة: لم يدخل لبنان أيّ مسؤول سوري سابق

أرخى الزلزال السوري بثقله على المشهدَين الأمني والسياسي، وخصوصاً بعد التداول بشائعات عن دخول مسؤولين سوريين سابقين الى لبنان بحماية من بعض الجهات، وهو ما نفته مصادر أمنية أكدت لـ«الأخبار» «عدم دخول أي مسؤول سياسي أو أمني، وأن من دخلوا في الفترة الماضية هم ممّن يحملون أوراقاً قانونية». وأكدت «وجود قرار سياسي حاسم في هذا الشأن ينفذه الأمن العام».

وفيما حذّر الحزب التقدمي الاشتراكي من «خطورة تحويل لبنان إلى ملجأ آمن للمسؤولين عن كثير من الجرائم بحقّ لبنانيين وسوريين»، ودعا الدولة إلى «تدارك هذا الأمر لأن لبنان لا يتحمّل تداعيات قانونية وسياسية نتيجة لذلك»، أكد وزير الداخلية بسام مولوي أن «أي عنصر أمن من النظام السوري السابق لم يدخل إلى لبنان»، موضحاً أن «التعليمات مشددة لمنع الدخول العشوائي إلّا لمن لديه إقامة شرعية في لبنان وجواز سفر أجنبي أو إقامة أجنبية».

وأضاف أن «السوريين الذين دخلوا خلال الفترة السابقة إلى لبنان هم أصحاب الإقامات القانونية، وتتوفر فيهم الشروط وبلغ عددهم 8400 شخص، أما المغادرون فعددهم أكبر وتتوقع خروجاً أكثر عند استقرار الوضع في سوريا».

وأكد رئيس الحكومة نجيب ميقاتي أنه «يتابع هذا الموضوع عن كثب، وقد أجرى اتصالات مكثّفة بكل من وزير العدل هنري خوري، والمدعي العام التمييزي القاضي جمال الحجار، والمدير العام للأمن العام بالتكليف اللواء الياس البيسري، وأعطى توجيهاته بالاحتكام في هذا الملف إلى ما تفرضه القوانين والأنظمة المرعية، وتحت إشراف القضاء المختص». وكانت المديرية العامة لأمن الدولة قد أصدرت بياناً نفت فيه المعلومات التي أشارت إلى «حمايتها لبعض الرموز والمسؤولين السوريين، الذين تركوا سوريا في الفترة الأخيرة».

وشهد معبر المصنع، أمس، وفق مصدر أمني حدودي، أكثر من 3 آلاف سوري إلى لبنان ممّن يحملون الأوراق القانونية التي تخوّلهم الدخول، فيما انتظرت طوابير طويلة من النازحين الذين لا يستوفون الشروط القانونية.

واتخذ الأمن العام إجراءات جديدة عند المعبر، فاقام حواجز قبل مسافة من باحات الدخول الى لبنان، وسمح بالوصول الى مركز الدخول فقط لمن تنطبق عليه الشروط اللبنانية، مستعيناً بعناصر من قوة الرصد في الأمن العام وعناصر من الجيش اللبناني والشرطة العسكرية.

(الأخبار)

13 مفقوداً تحت الأنقاض في الضاحية

زينب حمود

انتهت الحرب، ولا تزال عمليات البحث مستمرة للعثور على 13 مفقوداً تحت الأنقاض جرّاء الغارات التي شنّها العدوّ الإسرائيلي على بيروت والضاحية الجنوبية. و«تواصل فرق الإنقاذ عملها للوصول إلى خمسة مفقودين في الغارة التي شنّها العدو على منطقة القائم في 20 أيلول الماضي، وخمسة آخرين من الجنسية السورية في محيط تعاونية العاملية في الغارة التي استهدفت الأمين العام لحزب الله الشهيد السيد حسن نصر الله في حارة حريك في 27 أيلول»، بحسب مدير منطقة بيروت في الهيئة الصحية الإسلامية مهدي بيلون.

وأحصت الهيئة الصحية 170 غارة شنّها العدوّ على بيروت والضاحية الجنوبية، نفّذت خلالها الهيئة 15 عملية إنقاذ ورفع أنقاض، معظمها في بيروت لأن «الغالبية العظمى من الغارات في الضاحية نُفّذت بعد إنذار قاطنيها». لكن، رغم التحذيرات، حصدت غارات الضاحية ضحايا ممن رفضوا مغادرة منازلهم أو تعذّر التواصل معهم لتحذيرهم لأسباب مختلفة، منها «رفض سيدة أن تفتح الباب للشبان الذين قصدوها لإبلاغها بضرورة الإخلاء، وعدم سماع رجل آخر صوت طرقات الباب لتحذيره بسبب ضعف في السمع». ونجم عن ذلك ثلاثة مفقودين في الغبيري والرويس وحي الأميركان. أما في بيروت، فقد كانت الغارات بمعظمها مباغتة ولم تسبقها تحذيرات للإخلاء، أدّت إلى سقوط عدد كبير من الأبرياء.

أول من أمس، ختم ملف آخر خمسة مفقودين في الغارة على شارع فتح الله في البسطا بعد العثور على جثة سيدة، وبذلك، لم يعد هناك مفقودون في بيروت الغربية. كذلك نجحت فرق الإنقاذ في العثور على مفقودين (شاب وأخته) تحت ركام البناء الذي سقط في المريجة الأحد الماضي نتيجة تأثر أساساته بالضربات المجاورة.

ويشير بيلون إلى أنّ عمليات البحث عن المفقودين تعترضها أكوام من ركام الأبنية التي «لا نعرف أين نذهب بها، في ظلّ غياب قرار لمجلس الوزراء يحدّد آلية إزالتها. وهذا يشكّل عبئاً علينا، ففي الرويس مثلاً هناك 10 طبقات سوّيت أرضاً في شارع عبد النور الضيق، ولا نستطيع البحث عن مفقودين ومواصلة عمليات الحفر قبل التخلص من الركام الموجود».

(هيثم الموسوي)

تقرير

«التغييريّون» ينبشون سلّة الأسماء القديمة
عدم حماسة لتعديل الدستور وانتخاب عون

ندى أيوب

على وقع التحضير لجلسة الانتخابات الرئاسية في 9 كانون الثاني المقبل، انطلقت الاتصالات النيابية، وشغّل النواب «التغييريون» محرّكاتهم منطلقين، وفق معطيات «الأخبار»، من سلّة الأسماء المتوافق عليها في ما بينهم قبل جلسات الانتخاب السابقة، والتي رست على الوزيرين السابقين زياد بارود وناصيف حتّي والنائب السابق صلاح حنين، مع إظهار عدم حماسة لانتخاب قائد الجيش العماد جوزيف عون رئيساً للجمهورية لأكثر من سبب.

في الأصل، شكّل الاستحقاق الرئاسي نقطة الانفصال الحقيقية بين نواب «التغيير»، عندما فُرض عليهم الاصطفاف في معسكر فريق من السلطة ضد الآخر، إمّا عبر التصويت للنائب ميشال معوض الذي اعتمدته القوات اللبنانية والكتائب مرشّح مواجهة مقابل ترشيح حزب الله وحركة أمل وحلفائهما لرئيس تيار المردة سليمان فرنجية، وإمّا عبر التصويت لاحقاً للوزير السابق جهاد أزعور، مرشح التقاطع بين القوات والكتائب والتيار الوطني الحر والحزب التقدمي الاشتراكي. عماد هذه المجموعة هم الثلاثي الدويهي الذين شكّلوا لاحقاً كتلة «تحالف التغيير»، وأصبحوا جزءاً من تحالف «نواب المعارضة» الذي يتحرك كجبهة سياسية لا يقتصر نشاطها على الاستحقاقات الدستورية. وفيما أدّت ضغوطات مارسها بعض نواب «التغيير» على زملائهم عشية جلسة الانتخاب الشهيرة في 12 حزيران 2023، إلى تصويت النوّاب إبراهيم منيمنة وياسين ياسين وفراس حمدان لصالح أزعور، وبالطبع سبقتهم بخطوة النائبة بولا يعقوبيان، إلا أنها زادت الشرخ بينهم، سيّما أن نواباً مثل الياس جرادة وحليمة القعقور وسينتيا زرازير رفضوا هذا الاصطفاف.

اليوم، ومع تحريك المياه الراكدة رئاسياً، عاد خلط الأوراق على طاولة المجموعة «التغييرية»، باستثناء ضو والصادق والدويهي. وتفيد أوساطهم بأنّ اتصالات واجتماعات تحصل بينهم، ومع نواب مدينة صيدا، وتحديداً النائب أسامة سعد. وفي حين تؤكّد المصادر أنّ «نواب المعارضة لم يبادروا بعد إلى التواصل والتنسيق معنا»، تلفت إلى أنّ نواب «التغيير» ينتظرون ما سيُقدّم لهم من خيارات من قبل الأطراف المؤثّرة في الاستحقاق، خصوصاً أنّ «هناك شعوراً بأن المداولات بين القوى التقليدية تحصل بشيء من السرية». وفي ما خصّ التداول في اسم قائد الجيش، يبدي عدد من نواب

> الحرب ثبّتت التباعد بين نواب «انتفاضة تشرين» ولا إمكانية للعمل السياسي المشترك

«التغيير» حذراً حيال تعديل الدستور «الذي ليس من المحبّذ مخالفته وتعديله كلما اقتضت مصلحة القوى السياسية». مع العلم أنّ بعضهم يترك الباب مفتوحاً بالحديث عن أن «الظروف المصيرية التي سيحصل في ظلها الاستحقاق الرئاسي قد تفرض ربّما بعض التنازلات إذا اقتضى الأمر». في حين أنّ ثمة رأياً بين أوساط نواب «التغيير» (أصحابه قلّة) ينظر إلى أنّ الفريق «السيادي» أضرّ بالعماد عون، و«حوّل ترشيحه من ترشيح تشوبه إشكالية دستورية إلى ترشيح مواجهة سياسية».

الواضح أنه ليس هناك الكثير من التبدّلات في حركة هذه المجموعة النيابية، فهي بالدرجة الأولى تسعى للتنسيق مع مجموعة نواب صيدا، وبالدرجة الثانية تنتظر خيارات القوى المؤثّرة في المشهد، حيث سيكون الاختبار الحقيقي، إن كانت ستعود وتنقسم في ما بينها، ويسقط من صفوفها نواب يقرّرون الاصطفاف مع «المعارضة» كما حصل عشية جلسة 12 حزيران، دون أن يعني ذلك، إن حصل، أنّ التواصل سيتخطى مسألة الانتخابات الرئاسية، وسط حسم بأنه «ليست هناك أرضية تنتج عملاً سياسياً مشتركاً بين هؤلاء جميعاً، نظراً إلى عمق الخلافات على صعيد العناوين الكبرى». ورغم أن مجموعة النواب «التغييريين» اصطفّت على طرفي نقيض، إن كان على مستوى الخيارات الاقتصادية والعلاقة مع القطاع المصرفي بين جزء يلمّع صورتها وآخر يحمّلها مسؤولية الانهيار، أو على مستوى العلاقة مع قوى النظام التقليدية بين فريق اصطفّ إلى جانب قوى في وجه أخرى وفريق على مسافة واحدة مع الجميع، وإن كان على مستوى مقاربة المسألة الوطنية التحررية في ما يتعلق بالتهديد الإسرائيلي القائم، فإن الحرب اتت لتثبّت التباعد بين نواب «انتفاضة تشرين» بين فريق حافظ على التوازن في موقف داعم لمقاومة العدوان الإسرائيلي، واضعاً هذا التهديد عنواناً أول لخطابه، مع المحافظة على الخصومة السياسية لحزب الله، وفريق أعطى الأولوية في خطابه للوم المقاومة، باعتبار أنها تسبّبت بالعدوان وعليها دفع الثمن!

تقرير

البنك الدولي حائر في نموّ لبنان

158%
هي نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي المتوقعة لعام 2024 بعد «التصعيد» مقارنة مع 179.7٪ في عام 2023

ارتفاع الناتج الفردي

وفقاً لتقديرات البنك الدولي فإن الناتج الفردي في لبنان سينكمش بنسبة 8,9%. إلا أنه يقول إن هذه الحسابات للناتج الاسمي، وهي مبنية على أن عدد سكان لبنان انخفض إلى 5,5 ملايين شخص مقارنة مع 6,7 ملايين شخص في 2022. أي إن الناتج الفردي ارتفع من 3133 دولاراً للفرد الواحد، إلى 4145 دولاراً للفرد.

في تقريره الصادر في ربيع 2024، كان البنك الدولي يقول إن تقديراته بشأن الناتج المحلي الإجمالي في لبنان قبل الحرب على غزّة، تشير إلى نمو بنسبة 0,2% للمرّة الأولى منذ عام 2018، إلا أن مفاعيل الحرب ستؤدي إلى تقلّص في الناتج ليصبح 18,1 مليار دولار في نهاية 2024، مقارنة مع 20,99 مليار دولار في نهاية 2023. لكن البنك، ولأسباب غير مفهومة، يقول الآن في نشرة خريف 2024، إنه قبل الحرب كانت التقديرات بأن الناتج سينمو إلى 25,3 مليار دولار، وبعد الحرب انخفض إلى 22,79 مليار دولار.

بدا كان البنك الدولي يتماهى مع الضغوط التي تُمارس على لبنان بعد الحرب. فهو يشير إلى أن النمو كان يمكن أن يكون بقيمة 5 مليارات دولار لولا «النزاع» الذي دفعه نزولاً نحو 2,7 مليار دولار فقط. فالمسار الذي رسمه البنك للنمو في لبنان يعتمد سردية غريبة، أي إنه لولا انخراط لبنان في الصراع مع غزّة، لكان حقق نمواً هائلاً بفوق بكثير الـ0,2% التي أشار إليها في ربيع 2024.

ومن هذه النقطة واصل البنك الدولي تقديم روايته عن الوضع في لبنان، منتقداً الاختلال بين السياسات النقدية والمالية، والذي سيظهر بشكل واضح في مرحلة إعادة الإعمار. فهو يرى أنه تم تحقيق استقرار نقدي قبل «النزاع»، إلا أن «التعافي يفرض مخاطر ويجدد الضغوط والاستنزاف للاحتياطات السائلة بالعملة الأجنبية». لذا، يعتقد أن الاستقرار في سعر الصرف الذي كان يعتمد على قيود مالية والتقشف الذي يفرضه مصرف لبنان على المؤسسات العامة، أصبح مثيراً للجدل». فما كان يحصل هو أن جباية الضرائب الإضافية التي فرضتها الحكومة، قلّصت السيولة بالليرة لأنها تجمّعت في أيدي مصرف لبنان. أما الآن، فقد بات على الإدارات الإنفاق بالعملة المحلية والأجنبية لتغطية الحاجات الإنسانية والأضرار المادية، فضلاً عن مفاعيل «النزاع» على القطاعات. لذا، أي إنفاق سيضغط على احتياطات المصرف المركزي وعلى السيولة السوقية بالليرة اللبنانية، وتنتقل هذه الضغوط على سعر الصرف وتهدّد الاستقرار الهشّ الذي جرى التوصل إليه.

ويشير البنك الدولي إلى أن لبنان يحتاج إلى تمويل يغطّي الحاجات الملحّة للنزوح وإعادة تقديم الخدمات العامة، ودعم جهود التعافي. ويأتي ذلك فيما «يتوقع تراجع الإيرادات بسبب التراجع في النشاط الاقتصادي، ولا سيما إيرادات ضريبة القيمة المضافة، ومصادر الإيرادات الأساسية للحكومة». وبرأيه، فإن هذه الوضعية تتطلب مراجعة لموازنة 2025، لتتواءم بشكل أفضل مع الواقع الحالي. ومن دون أي تطور في إعادة هيكلة الدين العام، فإن قدرة لبنان على الاستجابة الفعالة للتعافي مع تداعيات «النزاع» ستبقى محدودة جداً. إذ إن التوقف عن الدفع سيدفع أكثر نحو الاعتماد على المساعدات الدولية الإنسانية في إدارة ملف النزوح، علماً أن مسألة تمويل إعادة الإعمار ما زالت في إطار «انعدام اليقين».

ويتوقع البنك الدولي انخفاض الصادرات اللبنانية، ما يخلق احتمالات أن تسوء الأمور أكثر في ميزان تجارة السلع (المزيد من العجز التجاري). أيضاً، إن هذا الوضع ينعكس سلباً على ميزان الخدمات (تجارة الخدمات بين الداخل والخارج التي كانت تسجّل فائضاً لمصلحة لبنان)، إذ سيسجّل المزيد من التراجع بسبب تقلص إيرادات السياحة.

ويقول البنك الدولي، إن «النزاع»، أدّى إلى تعزيز الحاجة إلى الإصلاحات المتفاهم عليها التي تبقى مسار الحل الأساسي. وتتضمن الأولويات التوصل إلى استقرار في الاقتصاد الكلي، وتحسين الحوكمة، واستعادة الموارد البشرية. فالاستثمار في المؤسسات العامة، لا يحسب الخدمات العامة فقط، بل يعزّز الانصهار الاجتماعي والاستقرار على مدى الأيام المقبلة.

> التعافي يفرض مخاطر ويجدد الضغوط والاستنزاف للاحتياطات السائلة بالعملة الأجنبية

اللافت في حسابات البنك الدولي، أن حصّة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي ازدادت إلى 6% مقارنة مع 4,4% في 2018، بينما ما زالت حصّة الصناعة مستقرّة عند 12,9% مقارنة مع 12% في 2018.

أما معدل التضخّم السنوي، فسيتراجع إلى 45% مقارنة مع 72.% في 2018 علماً أنه خلال السنوات الخمسة التالية كان في إطار المستوى نفسه، أي مرتفعاً. وسجّل عجز الحساب الجاري الذي يعبّر عن العجز التجاري بشكل أساسي، 25,3% من الناتج المحلي الإجمالي في 2024، فيما سجّل الميزان التجاري عجزاً بنسبة 50,7%.

(الأخبار)

النمو كان يمكن ان يكون بقيمة 5 مليارات دولارات لولا النزاع (هيثم الموسوي)

انتداب 150 مدرّساً إلى «المالية» و«التعاونية»: الترقيع مجدداً

فؤاد يزبك

تلقّت المديرية العامة للتربية، بواسطة الأمانة العامة لمجلس الوزراء، طلبين من وزارة المال ومن تعاونية موظفي الدولة، لانتداب 150 مدرّساً من ملاك التعليم الأساسي والمهني، لملء الشغور وإطلاق عجلة العمل الإداري في تعاونية موظفي الدولة وفي الدوائر العقارية، إذ بلغت نسبة الشغور في الأولى 59% وفي الثانية 73%، علماً أنه في عام 2024 بلغت نسبة الشغور في مختلف الدوائر الرسمية 72% بحسب أرقام مجلس الخدمة المدنية.

يأتي ذلك بدلاً من فتح مباريات لتعيين موظفين جدد في الفئة الرابعة. وبحسب الطلب المقدم من وزارة المال لوزارة التربية، فإن المطلوب 125 شخصاً للعمل كمحرّرين وكتّاب ومدخلي معلومات في 20 مركزاً جغرافياً مختلفاً للدوائر العقارية. وعلّل وزير المالية يوسف الخليل، طلبه بـ«النقص الهائل في أعداد الموظفين في المديرية العامة للشؤون العقارية». وأشار في رسالته للحكومة إلى أنّ «النقص يؤدّي إلى تراكم المعاملات العقارية، وتأخير إنجازها، ما ينعكس سلباً على أصحاب العلاقة والدولة بسبب عدم إمكانية استيفاء الكثير من الرسوم».

وبحسب ما قال المدير العام للتعاونية يحيى خميس لـ«الأخبار»، فإن الغاية «ملء الشغور الكبير الذي تعاني منه التعاونية». وفقاً لخميس تحتاج التعاونية إلى 25 مدرّساً للقيام بمهمات إدارية، وقد سبق لها أن استعانت بمدرّسين للقيام بأعمال كهذه. وقال خميس إن الشغور في المؤسسة ناشئ من تقاعد عدد كبير من الموظفين، إضافة إلى عدد آخر قدّم طلبات استيداع. وسيؤمن هذا الانتداب فرصة لاستيعاب عدد من الموظفين «بشكل محدود».

وبحسب آلية العمل «ستحدّد وزارة التربية الأسماء المنتدبة، ونحن نختار منها». لافتاً إلى أنّ مهمات هؤلاء المدرّسين في التعاونية ستكون إدارية «تتعلّق باستقبال معاملات المراجعين ومتابعتها». بالتالي لن تعير التعاونية اهتماماً لاختصاصات المدرسين العلمية، لكن «نحن بحاجة إلى المحاسبين، ولو وجدت هذه الاختصاصات بين الأساتذة، سنعمل على إعطائها الأولوية في الانتداب».

قانونياً، انتداب الموظف مشروع. إذ بيّن وزير المالية في رسالته لطلب مدرسين من وزارة التربية أنّ «الفصل التاسع من قانون الموظفين رقم 1959/112 أتاح إمكانية إعفاء الموظف من مهمات وظيفته الأصلية، وإسناد مهمة أخرى إليه». إنّما، يبقى الموظف المنتدب في ملاك وظيفته الأصلية، وفقاً للمواد 46، 47، و48 من القانون نفسه. بالتالي، لن يتحوّل المدرّسون المنتدبون إلى التعاونية أو إلى المالية إلى موظفين في هذه الإدارات. بل، سيحافظون على أساس رواتبهم التي يتقاضونها من التربية، كما الحق في التدرّج والترقية والترفيع والتقاعد.

وهنا، لفت خميس إلى أنّ «التعاونية ستدفع للمنتدبين أيّ بدلات إضافية مثل بدل النقل اليومي، أو المثابرة». وفي المقابل، ستتوقف بدلات الإنتاجية التي يتقاضونها من وزارة التربية لقاء قيامهم بمهمات التدريس أو الأعمال الإدارية الخاصة. وتوقّع خميس «عدم حصول هجمة كبيرة من المدرسين على الانتقال إلى التعاونية»، معيداً السبب إلى «الأضرار التي ستلحق بموظفي التعاونية للانتقال يومياً لمسافات طويلة نحو مراكز عملهم، بعكس المدارس القريبة من أماكن سكن المدرسين. كما طبيعة العمل الإدارية في التعاونية، إذ لا دوامات قصيرة وإجازات طويلة، بل دوام إداري يومي وعدد أيام إجازة سنوية أقل».

النقص يؤدي إلى تراكم المعاملات العقارية. وتأخير إنجازها (من الويب)

تقرير

التعليم الرسمي: صناديق خاوية وتمويل مشروط

فاتن الحاج

مع العودة إلى التعليم الحضوري، تتشارك معظم المدارس الرسمية عدداً من الهواجس المتصلة بصناديقها الخاوية مقابل ازدياد الكلفة التشغيلية، فيما تتراكم عليها ديون مستحقة نتيجة إخلال الجهات الدولية المانحة بدفع أموال الصناديق للعام الدراسي السابق ولأعوام سابقة أخرى. وكانت منظمة اليونيسف قد اشترطت لتحويل المستحقات تكليف شركة للتدقيق في حسابات المدارس. وبحسب مديرين، أجري التدقيق من دون أن تصل الأموال إلى المدارس حتى الآن.

وربطاً بتمويل الجهات المانحة، نشأت هذا العام أزمة نحو 3000 أستاذ ومعلم مستعان بهم في دوام قبل الظهر، بعدما امتنعت اليونيسف عن تغطية التعاقد معهم بحجة عدم الحاجة إلى خدماتهم المرتبطة بالنزوح وأعداد اللاجئين السوريين المسجلين في المدارس، وقد أبلغتهم المناطق التربوية، عبر مديري المدارس والثانويات، الاستغناء عنهم، إلا أنهم عادوا يداومون في المدارس بإيعاز من المدير العام للتربية عماد الأشقر الذي قال إن الوزارة ليست في وارد «تطفيش» أيّ معلم في ظل الظروف الحالية. غير أن الضبابية بقيت تلفّ مصيرهم، ومن أين سيقبضون مستحقاتهم.

وزير التربية عباس الحلبي وعد المعلمين المستعان بهم بعرض ملفاتهم على مجلس الوزراء لتوقيع عقود معهم، إلا أن ذلك لم يحصل في الجلسة السابقة، فهل يتم ذلك في الجلسة المقبلة أم أن هذا الوعد سيبقى في إطار التخدير؟ فيما يبدي مديرون خشيتهم من أن تزداد الضبابية مع التراجع المتوقّع لأعداد التلامذة السوريين وعودتهم إلى بلادهم، علماً أن الحاجة إلى المعلمين المستعان بهم في الدوام الصباحي لم تنشأ، كما يقولون، بسبب النزوح السوري فحسب، بل جرت الاستعانة بهم في أيام وزير التربية السابق إلياس بو صعب بسبب زيادة أعداد المتقاعدين وتناقص أعداد المتعاقدين في ذلك الوقت. المعلمون المستعان بهم في الدوام المسائي يترقبون أيضاً ماذا سيحلّ بأعداد التلامذة السوريين، وما إذا كانت المدارس ستفتح في دوام بعد الظهر، علماً أن أعداد المسجلين لا تزال ضئيلة حتى الساعة لكون الوزارة اشترطت للتسجيل أن يحمل التلميذ إقامة صالحة ووثائق ثبوتية من مفوضية اللاجئين في الأمم المتحدة. ومع أن وزير التربية قال، خلال لقاء عقده أمس، مع لجنة الطوارئ بحضور ممثلين عن المكتب الإقليمي لليونسكو ومنظمة اليونيسف، إنه أعطى التوجيهات للبدء بالتعليم في دوام بعد الظهر، إلا أنه لم يصدر حتى الآن أي مذكرة يحدد فيها مواعيد الانطلاقة.» وأكثر، يلفت المديرون إلى أن تراجع أعداد التلامذة السوريين قد يؤثر أيضاً على تمويل الجهات المانحة لمجمل المشاريع التربوية لوزارة التربية. إلا أن المشكلة الكبرى التي تواجه المديرين والتي باتت تتجدّد مع بداية كل عام دراسي هي منع التعاقد مع معلمين على نفقة صندوق المدرسة ومنع التشعيب، فيترك المديرون «يدبروا راسهم»، ولا سيما وسط ازدياد أعداد التلامذة المسجلين في المدارس الرسمية لهذا العام، وخصوصاً في مناطق الجنوب. وعلمت «الأخبار» أن هناك مدارس خاصة أقفلت أبوابها هذا العام نتيجة نزوح تلامذتها إلى المدارس الرسمية. وقال أحد المديرين إن لديه أكثر من 150 ساعة تعليمية غير مغطاة حتى الآن، بالنظر إلى أن الوزارة تطلب من المديرين استقبال كل التلامذة اللبنانيين والتلامذة من أمهات لبنانيات.

في هذه الأثناء، بقيت الحوافز بالدولار الأميركي أو ما يسمّى «بدل الإنتاجية» لغزاً، إذ لم تفصح وزارة التربية حتى الآن، في اجتماعاتها مع روابط الأساتذة والمعلمين، عن قيمة هذا البدل، وخصوصاً أن الحلبي لم ينل في الجلسة الأخيرة لمجلس الوزراء سوى سلفة مالية بقيمة 3 آلاف مليار ليرة، بعدما كان قد طالب بـ 5 آلاف مليار، علماً أن هذا المبلغ يجب أن يغطي الحوافز المالية لأفراد الهيئة التعليمية في التعليم الرسمي والمهني والجامعة اللبنانية، ما يعني، أنه، بحسب أساتذة، لن يزيد كثيراً عن 300 دولار شهرياً. كذلك لم يبتّ بعد بأجر الساعة للمتعاقدين، فوزير التربية وقّع قراراً برفع أجر الساعة من 150 ألف ليرة إلى 360 ألفاً للمعلمين المتعاقدين في التعليم الأساسي، ومن 330 ألفاً إلى 660 ألفاً للأساتذة المتعاقدين في التعليم الثانوي، علماً أن ساعات المتعاقدين قُلّصت إلى النصف مع اعتماد 3 أيام تدريس و21 ساعة تعليمية، ومنهم من خسر ساعاته كلياً.

إلى ذلك، تستمر، كما قال المديرون، مشكلة أن بعض المتعاقدين هم فائض في بعض المدارس وحاجة في مدارس أخرى، مشيرين إلى أن ابتداء الحلول المالية الترقيعية لم يعد جائزاً، والمطلوب إنهاء بدعة التعاقد وإعادة ضخّ دم جديد وسنّ قوانين المحاسبة والمتابعة.

«شفافية» الترميم والبناء؟

خلال اجتماع لجنة الطوارئ، لإدارة القطاع التربوي في الأزمات وأوقات الطوارئ أمس، طالبت الإدارة التربوية في وزارة التربية الجهات الدولية المانحة بضرورة الحصول على تمويل طارئ لمعالجة الأضرار الناتجة عن العدوان الإسرائيلي. وكلف وزير التربية عباس الحلبي الإدارة بإعداد تصور مبدئي مستند إلى المسح الميداني للأبنية المدرسية، ومتابعة التنسيق مع اليونسكو واليونيسف لإعداد لائحة تتعلق بالتكاليف قال إنها «ستكون بمنتهى الشفافية، والتعاون مع اليونسكو لتعديل الخطة السابقة، والإنطلاق من المرونة التي تتمتع بها هذه الخطة لتتلاءم مع الوضع الراهن وتوفير التعليم».

وبعد مسح الأضرار، تبين أن هناك مدارس تحتاج إلى تدعيم وترميم، وأخرى تحتاج إلى إعادة بناء، كاملة بسبب الدمار الشامل (8 مدارس). وأشار المجتمعون إلى أن هناك 1119 مدرسة رسمية يمكنها أن تبدأ التدريس، فيما لا تزال نحو 15 مدرسة رسمية تعتمد كمراكز إيواء.

إعلانات رسمية

إعلان

من أمانة السجل العقاري في البقاع
طلب فيليب أمين أبو خاطر بصفته وكيلاً عن السيد جميل جان أبو خاطر سند تمليك بدل عن ضائع لمورث الموكل جان جميل أبو خاطر بحصته بالعقار رقم /182/ من منطقة الدلهمية العقارية.
للمُعترض المُراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري المعاون
لينا جنبلاط

تبليغ قضائي

من محكمة الدرجة الأولى في جبل لبنان بعبدا الغُرفة الثالثة تقدم المُستأنف الشيخ خالد بن جاسم بن خالد أحمد آل ثاني بالاستئناف 2022/583 مدور 2024/126 يطلب فيه الاستحصال على سند تمليك بدل عن ضائع للعقار 2611/ القبة.
كُل من له اعتراض يستطيع التقدم به أمام قلم هذه المحكمة خلال مُهلة 15 يوماً من تاريخ النشر.
رئيس القلم
جمانة المصري عويدات

إعلان شطب

صادر عن السجل التجاري في بيروت بمُوجب محضر الجمعية العادية تاريخ 2024/11/12 تقرر بتاريخ 2024/12/3 حلّ الشركة العالمية للأسواق الحُرة (أوف شور) ش.م.ل. رئيس مجلس إدارتها مُديرها العام رمزي فايز وهبه وشطب قيدها من السجل التجاري حيث هي مُسجلة تحت الرقم /1151/ ورقم تسجيلها في وزارة المالية /230490/.
فعلى كُل ذي مصلحة تقديم اعتراضه وملاحظاته خلال مُهلة عشرة أيام من تاريخ آخر نشر.
أمين السجل التجاري بالتكليف
مارلين دميان

إعلان شطب قيد

بمُوجب الاستدعاء تاريخ 2024/6/24 تقرر بتاريخ 2024/12/2 شطب قيد المحل التجاري «مكتب الدروس الفنية - نويل أبوحمد» المُسجل في السجل التجاري العام في بيروت برقم /13779/ وفي المالية برقم /89685/.
فعلى كُل ذي مصلحة تقديم اعتراضه وملاحظاته خلال مُهلة عشرة أيام من تاريخ آخر نشر.
أمين السجل التجاري بالتكليف
مارلين دميان

تبليغ دعوة

إن المحكمة الابتدائية السابعة في جبل لبنان، المتن، الناظرة بالدعاوى العقارية، برئاسة القاضي المُكلف زينب مزيحم، وعملاً بأحكام المادة 409 أ.م.م. تدعو المُدعى عليها: شركة بلقيس للتجارة ش.م.م. المجهولة محل الإقامة للحُضور إلى قلم المحكمة لتبلغ أوراق الدعوى العقارية رقم 2021/3545 المُقامة من المُدعي: غازي فيصل الطالقاني بوكالة المُحامي يوسف رمضان، بموضوع إلزام المُدعى عليها بتسجيل القسم 18 العقار 1321 حارة صخر على اسم المُدعي، وفي حال تخلفها عن الحُضور يُعتبر التبليغ حاصلاً وتُحاكم أصولاً ويُعد كُل تبليغ إليها بواسطة رئيس القلم صحيحاً باستثناء الحُكم النهائي.
رئيس القلم كيوان كيوان

إعلان

من أمانة السجل العقاري في جبيل
طلبت السيدة منى جرجس عاصي إصدار سند تمليك بدل عن ضائع للعقار 2171 من منطقة راس اسطا العقارية قضاء جبيل.
للمُعترض مُراجعة الأمانة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في جبيل
سعد حدشيتي

إعلان

من أمانة السجل العقاري في جبيل
طلبت المُحامية زينه بطرس أبي رميا بوكالتها عن كل من بيترس إبراهام المعروفة أيضاً ببياتريس أن جرجي يوسف قبريانوس بصفتها وريثة كُل من المرحومات بطرسيه بطرس يعقوب وان روز إبراهام وميلاني إبراهام والسيد جوزف إبراهام المعروف أيضاً بجوزف مايكل قبريانوس يوسف إبراهيم بصفته وريث المرحوم قبريانوس يوسف إبراهيم قبريانوس سندات تمليك بدل عن ضائع للعقارات رقم 2792 و2821 و2693 و2697 و2707 و2711 و2715 و2744 من منطقة اهمج العقارية.
للمُعترض مُراجعة الأمانة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري في جبيل
سعد حدشيتي

إعلان

من أمانة السجل العقاري في جبيل
طلب أيوب عزيز برق بوكالته عن شوقي وجورج ميشال برق إصدار سند تمليك بدل عن ضائع على العقار رقم 737 من منطقة جبيل العقارية قضاء جبيل.
للمُعترض مُراجعة الأمانة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في جبيل
سعد حدشيتي

إعلان

من أمانة السجل العقاري في المتن
طلب المُحامي بيار فوزي العاقوري وكيل برنادیت جورج عشقوتي مالكة 2400 سهم في الأقسام 6 و7 و10 من العقار 1475 البوشرية سندات تمليك بدل عن ضائع باسم المالكة.
للمُعترض المُراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري
مايكل حدشيتي

إعلان

من أمانة السجل العقاري في المتن
طلبت المُحامية غنى يوسف هيكل وكيلة موسى إميل الخوري مالك 2400 سهم في العقار 4/1973 سن الفيل سند تمليك بدل عن ضائع باسم المالك.
للمُعترض المُراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري
مايكل حدشيتي

تبليغ دعوة

صادر عن دائرة تنفيذ المتن
بالمُعاملة التنفيذية رقم 2024/113
بالمُعاملة التنفيذية رقم 2017/86 المُجددة بالرقم 2024/113 المُقدمة من المُنفذين: جوزيف واويديس مانويل التونيان بوجه المُنفذ عليهما: طرفانده وارتين ميكايل ميكايليان تنفيذاً لوصية المرحومة ساتنيك ميكايل ميكايليان المُنظمة لدى الكاتب العدل في برج حمود الأستاذ طوني سلامه برقم 2006/2446 بتاريخ 2006/8/22 قررت رئاسة دائرة تنفيذ المتن بتاريخ 2024/11/27 إجراء التلبيغات نشراً لحُضور ورثة المرحوم ارتين ميكايل ميكايليان أو من يُمثلهم قانوناً إلى قلم دائرة تنفيذ المتن لتبلغ الإنذار التنفيذي العائد لكل منهم ومُرفقاته وإلا يُصار بعد مُرور شهرين على آخر نشر إلى تعيين مُمثل خاص لهم يقوم مقام المُمثل القانوني عملاً بأحكام المادة /15/ أ.م.م.
رئيس قلم دائرة تنفيذ المتن
جان أنطون

ما وراء الصورة

أكبر عدوان صهيوني وخطر تعتيم إعلامي: «سوريا الجديدة» في مهبّ الريح

أول غزو صهيوني برّي لسوريا منذ عام 1973، والإعلام العربي والغربي واللبناني يغطّ في «سبات» عميق. لقد فرض معظم هذا الإعلام تعتيماً على ما يحدث، رغم عيش السوريّين تحت الرعب واهتزاز منازلهم جرّاء القصف المتواصل

نزار نمر

ما لبث أن سقط النظام في سوريا حتّى بدأ كيان الاحتلال الصهيوني أوّل غزوٍ برّي لسوريا منذ عام 1973، ووصل عبره إلى قرى في ريف دمشق بالتزامن مع حملة قصف ضخمة بلغت مئات المرّات على الأراضي السورية كافّة في غضون ثلاثة أيّام فقط. الحجّة المُعلنة كانت منع وقوع قدرات الجيش السوري في يَد «جهات معادية» كما وصفها الكيان. لكنّ الهدف الحقيقي هو استغلال الفرصة لتدمير قدرات سوريا العسكرية المتراكمة منذ استقلالها، واحتلال المزيد من أراضيها تحقيقاً للحلم الصهيوني بالوصول إلى دمشق كجزء من «إسرائيل الكبرى». ورغم إدانة المبعوث الأممي الخاص إلى سوريا غير بدرسون العدوان الصهيوني والتأكيد على مخالفته القوانين الدولية، إضافة إلى إدانات من بضع دول، إلّا أنّه كالعادة، لا ينقل الإعلام بمختلف جنسيّاته سوى ما يحقّق له أجنداته. وبما أن لا فرصة للاستغلال السياسي في هذه الحالة كما كانت إبّان العدوان الصهيوني على لبنان، فقد فرض بغالبيّته تعتيماً على ما يحدث، رغم عيش السوريّين تحت الرعب باستمرار واهتزاز منازلهم جرّاء القصف المتواصل وعدم قدرتهم على الحصول على ساعة نوم. محلّياً، نقلت القنوات اللبنانية الخبر بشكل عابر، باستثناء «الجديد» التي وضعت الموضوع عنواناً أساسيّاً في نشراتها وبثّت مشاهد لغارات مختلفة، و«المنار» التي أعطت الخبر أهمّية قصوى كما تفعل مع كلّ جرائم الكيان أينما وقعت. كما أعطت قناة «الميادين» أهمّية قصوى للحدث، إضافة إلى بعض القنوات العالمية هنا وهناك مثل RT الروسية التي خصّصت نشرات شبه كاملة له بمختلف لغاتها. كما نقل «التلفزيون العربي» القطري مجريات الغزو البرّي واستعان بمراسلين له، وكذلك فعلت «سكاي نيوز عربية»، فيما تطرّقت إليه «العربية الحدث» بشكل عابر. أمّا القنوات العربية الأخرى، فتجاهلت الأمر بشكل شبه تامّ، تماماً كما فعل الإعلام الغربي مع بعض الاستثناءات. على سبيل المثال، تطرّقت قنوات مثل «العربية» و«الشرق» إلى الموضوع بشكل عابر، واستمرّت «الجزيرة» القطرية في تغطية الإبادة الجماعية في غزّة والخروقات في لبنان، فيما لم تنقل من سوريا سوى مشاهد احتفال السوريّين بسقوط نظام الأسد وتسلّم الفصائل المسلّحة بقيادة «هيئة تحرير الشام» زمام الأمور.

وللمفارقة، نقلت «الجزيرة الإنكليزية» مجريات العدوان على سوريا، في انعكاس لاختلاف الأجندات بحسب الجمهور المستهدف، والذي لطالما اتُّهمت خصوم الغرب مثل روسيا وإيران والصين وحركات المقاومة ضدّ الاحتلال الصهيوني. وأثارت هذه القنوات الانتقادات بين ناشطين في الغرب بسبب تغيير لهجتها تجاه «هيئة تحرير الشام» بعد سنوات من انتقادها واعتبارها منظّمة إرهابية، إضافة إلى استخدامها بطاقة الحجاب الإلزامي وحجب الكحول وغيرها فقط عندما تكون دولة خصمة للغرب متّهمة بفرضها. في كلّ الأحوال، بدأت الصورة تتّضح أكثر حول حقيقة الكيان الصهيوني الذي بدأ عدوانه على سوريا من دون أن «يُعطى الحجّة» كما درج لبعض الإعلام القول لتبرير العدوان على غزّة ثمّ لبنان. وبات بإمكان شعوب المنطقة على اختلافها رؤية مَن هو العدوّ الحقيقي لها، وأنّ مَن كانوا يحذّرون مما يحصل اليوم، لم يكونوا يهوّلون ولا يبهّمهم الدفاع عن نظام معيّن كما اتُّهموا بقدر اهتمامهم بوحدة الأراضي السورية وخوفهم من احتلالها من كيانات معادية مختلفة. المهمّ أنّها فرصة يجب استغلالها للوحدة ضدّ هذا العدوّ، كما لملاحظة مدى التماهي الإعلامي الغربي وخصوصاً الأميركي معه، ولا سيّما بعد سقوط حجّة «حقّ إسرائيل في الدفاع عن النفس» واتّضاح أنّها ليست سوى شمّاعة لمزيد من الاحتلال فيما لا يُمنح هذا الحقّ للدول الأخرى في المنطقة.

> فرض الإعلام الغربي تعتيماً شاملاً على العدوان، فيما مرّ مروراً عابراً على القنوات العربية

به القناة.

من جهة أخرى، تجاهلت TRT التركية التي دأبت على نقل المجازر في غزّة العدوان الصهيوني كلّياً وركّزت على الاحتفال بسقوط النظام. وفيما دأب الإعلام العبري على إعطاء الذرائع للعدوان، وهو أمر متوقّع بما أنّه بغالبيّته يلتزم بالرقابة العسكرية ويدعم المجهود الحربي للكيان دائماً، فرض الإعلام الغربي تعتيماً شاملاً عليه، مثلما يفعل منذ أكثر من سنة من العدوان على غزّة ولبنان. وتركّزت أخبار سوريا لدى القنوات الأميركية والحكومية الأوروبية على النظام السابق و«هيئة تحرير الشام» في استغلال للفرصة لإسباغ الشرعية على البروباغندا التي تعتمدها ضدّ

بريد دمشق

كنت نائماً حين جاءت الثورة

ساري موسى

كنتُ نائماً عندما اندلعت الثورة، وكنتُ نائماً عندما سقط النظام. لكنّي أصحو منذ ثلاثة أيام، عند الرابعة أو الخامسة فجراً، على وقع ارتجاج نافذة غرفتي بفعل غاراتٍ إسرائيلية. لا أجد في الأخبار أيّ إشارةٍ إليها، إلّا في اليوم الأوّل، عندما استهدفت معبر العريضة الحدوديّ للمرة الثانية خلال أيام قليلة.

أنا شخصٌ متشائمٌ بطبيعتي، لا أرى إلّا العيوب. لديّ مشكلةٌ مثلاً مع الكأس إن لم تكن مملوءةً حتى «الشفّة»، ولديّ مشكلةٌ معها أيضاً إن كانت كذلك، لأنّ المشروب سينسكب منها عندما تُرفع. «الفرح ليس مهنتي»، مثلما هي حال شاعري المُفضّل. بل إنّي أعتبر السعادة منحةً للجُهلاء والتفاؤل عطيّةً للحمقى، حتى مع وجود أسباب موجبة؛ إذ يجب عند ذلك البحث عن أسباب التشاؤم حتى إيجادها، واختراعها ووضع سيناريوهات لمواجهتها إن لم تكن موجودة. أتذرّع في مواجهة نقد طبعي هذا بأنّ المبدع (عذراً، أعتبر نفسي مبدعاً!) يجب أن يظلّ معارضاً للسائد، غير راضٍ عنه، ينظر إليه نظرة نقديّة صارمة، كما يقولون.

سأشير إلى تصريحَيْن اثنَيْن من كل التصريحات الكثيرة التي أُطلِقَت في الأيام الماضية بخصوص ما يحدث في سوريا، وهما تصريحان لطرفَيْن خارجيَّيْن، مرتبطَيْن بقطع السلسلة التي تُوصِل إلى فلسطين وتؤثّر في ما يحدث فيها؛ ففلسطين هي القضيّة التي لا يختلف كلُّ ذي ضمير على عدالتها، والتي يبقى حبُّه لها «سرّاً من أسرار هذا الكون، كإخفاقات الحُبّ الأوّل، كبكاء الأطفال الرُّضَّع عند الغروب» بحسب شاعري المُفضّل أيضاً. ويُشكّل الموقف الصريح منها (ومن «إسرائيل») أساساً في النظر إلى الطرف الذي يأخذ هذا الموقف ويُنفّذه. ولن أتحدّث، الآن وهنا، عن ملاحظاتي على الطرف الرابح وقادته وأقطاب فِرَقِه وداعميهم، فأنا لا أنوي أن أجرّب على أظفاري أو لحمي (أو ربّما عنقي!) إن كان النظام قد سقط بالفعل، أم تغيَّر فقط. ثم إنّ الزميل بول مخلوف قال جزءاً كبيراً مما أردت قوله («الأخبار» 9/12/2024) في مقالته التي استخدم في مطلعها استعارةَ انمساخ غريغور سامسا.

بعد فرار بشار الأسد، أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، بكل صراحة، عن دور كيانه في ما حدث، عندما قال إنّ «سقوط الأسد هو نتيجة مباشرة للضربات التي وجَّهتها إسرائيل لـ«حزب الله» وإيران». هذا صحيح قطعاً. كلنا نعرف أنّ ما منع النظام من السقوط طوال ثلاثة عشر عاماً هو حلفاؤه الذين قاتلوا إلى جانب جيشه الفاسد والضعيف، بعدما جوَّع هذا النظام عن قصدٍ جنوده ورخَّصهم، ووضعهم في مواجهة أبناء شعبهم المطالبين بحقوقهم، إلى أن انتهوا إلى خلع بدلاتهم العسكريّة ورميها في حاويات القمامة، في الأحياء التي كانت تُقدِّس هذه البدلات. لكن المستجدّ أنّ نتنياهو لم ينتظر لأخذ حصّته من التغيير الذي «أسهم في تحقيقه»، بل شرع «جيشه» يقتطعها عبر التقدُّم داخل الأرض السورية، في قرى سفح جبل الشيخ التي أصدر تحذيرات لسكّانها بالتزام بيوتهم وعدم مغادرتها، بالتزامن مع قصف وتدمير ما بقي من القواعد والمطارات العسكرية والدفاعات الجويّة السورية. وتشير آخر المعلومات الصحافية إلى أنّ قوات الاحتلال أصبحت على مبعدة كيلومترات قليلة من دمشق.

أما التصريح الثاني، فكان لمبعوث إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن إلى الشرق الأوسط، عاموس هوكشتاين، الذي رأى الحدث السوري من الزاوية التي جعلت لسوريا وزناً أكبر في المعادلة الإقليمية، وجعلها مستهدفةً كذلك بالغارات الإسرائيلية والدعم الأميركي لمعارضيها، إذ قال بوضوح وبساطةٍ أيضاً: «ما يحدث في سوريا يُشكّل نقطة ضعفٍ جديدةٍ لـ «حزب الله»».

لكنّ ما سبق لا يهمّ. إنّه وقت الفرح والتفاؤل بالمستقبل والرقص في الشوارع! من كانوا يحتفلون بـ«تجديد البيعة للسيد الرئيس القائد المُفدَّى... إلى الأبد». يحتلفون اليوم بسقوطه، ويدقُّون عنق تمثاله بالصرامي! ليس تغيير المواقف حكراً على «العامّة»، بل إنّ «الخاصّة» و«النُّخب» يُغيّران توجُّهاتهما أيضاً بـ«رشاقة» أكروباتيّة، كما يُعبّر عن ذلك الزميل أسعد أبو خليل. فنَّانون وإعلاميون ووجوهٌ شاشات، «اكتشفوا»، هكذا، بين ليلةٍ وضحاها، ما آثار عجبهم وأخرجهم من الخداع الذي عيَّشهم فيه النظام السابق، وقرّروا العودة إلى ما قبل الصباح الذي شهد انمساخ غريغور سامسا إلى صرصار ضخم. من بين هؤلاء، مسؤول عن إحدى المؤسسات الإعلامية المحلّيّة، الذي قال ما كان يرفض أن يُتّهم به في السابق، من أنّه كان من خلال ما ينشره، يُنفّذ الأوامر التي زُوِّد بها من قِبَل أجهزة الأمن، وأنّه يرجو المسامحة على سلوكه. اختفِ يا أخي! اختفِ فقط، من دون خطابات، كما فعل بشار الأسد تماماً. ما معنى تصريحك هذا؟ من أنتَ أصلاً؟ هل تظنُّ نفسك شيئاً؟ أم تعرض خدماتك على السلطة الجديدة كونك صاحب خبرةٍ طويلةٍ في ترديد ما يُراد منك قوله؟

لكنّ المفاجأة الكبرى تمثَّلت في احتفال البعض في بيئة «حزب الله» بسقوط النظام، واكتشافهم المتأخّر (مثلهم مثل المسؤولين الإيرانيين) أنّ النظام كان ديكتاتورياً، وأن رأسه كان منافقاً وفاسقاً، أو في تخفيفهم من تأثيرات هذا السقوط على المقاومة في لبنان، واطمئنانهم إلى أنّ طرق إمدادها بالسلاح لن تتأثّر بما حدث! حقّاً؟ ألم يفعل النظام السابق شيئاً من أجلكم؟ ولا شي؟ طيّب ماذا عن احتمال استغلال التقدُّم الإسرائيلي داخل الأراضي السورية في فتح جبهةٍ من الشرق، تُضاف إلى الجبهة الجنوبية، في جولة القتال القادمة؟ هذا كان أحد السيناريوهات المطروحة في العملية البرية السابقة.

تُشبِّه بعض العقائد الدينية النَّفس بالقميص، الذي يُخلَع عن الجسد بالموت ويُلبَس على جسدٍ آخر عند حدوث التقمُّص. لكن هل يعتقد بعض الناس أنّ بإمكانهم تبديل مواقفهم وارتباطاتهم متى شاؤوا خلال حياتهم؟ ألا يشعر هؤلاء، بالغُربة عن أنفسهم عندما يفعلون ذلك؟ ألا يستشعرون كائناً غريباً يسكن بين أضلاعهم؟ تتبدّل الأطراف السياسيّة المسيطرة على الأراضي والحاكمة للبلدان، وتتغيّر حدود البلدان نفسها، وحتى الشعوب تُهجَّر بالملايين وتطوف بحار العالم وتتكلّم لغات غريبة، ثم تعود إلى وطنها... تحدث متغيّراتٌ سريعةٌ يقف العقل أمامها حائراً، لكن، مهما حدث، ومهما بلغ مبلغ الغُربة، تظلُّ النفس داخل الجسد طوال الحياة، ويظلُّ المهمُّ أن يبقى الإنسان مرتاحاً مع نفسه ومنسجماً مع قناعاته، إذ «ماذا ينتفع الإنسان إن ربح العالم كلّه، وخسر نفسه؟».

مشاهد من دمشق في صباح «العهد الجديد»

وسام كنعان

ما حدث في دمشق ليس مشهداً هارباً من فيلم أكشن ولا مجرّد خيال يسرح في ذهن مؤلف، إنما حقيقة! بعد ليلة خرساء تماماً كانت فيها دمشق مدينة أشباح كأنّنا به صمت يسبق العاصفة، تحرّكت سيارات ودراجات نارية كثيفة عند الرابعة من فجر الأحد. مجرد التدقيق من نوافذ أي منزل في دمشق، سيتضح بأنّ هؤلاء عناصر جيش المؤسسات الأمنية وقد وصلهم القرار الآتي: لقد سقط النظام. اخلعوا بدلاتكم وارموا أسلحتكم وانجوا بأرواحكم... وهو ما حدث مع آلاف العسكريين الذين رموا سلاحهم في حاويات القمامة وخلعوا ملابسهم العسكرية، وركبوا ما تيسّر لهم من وسائل نقل وقصدوا أي ملاذ آمن. لقد خلى بهم الرئيس وهرب وحيداً مع عائلته، وطلب نقل السلطة بطريقة سلمية. لكن مهلاً، كيف تكون السلمية بعد قرابة 14 عاماً من الحرب، فيها ما لا يقل عن عقد من المعارك الطاحنة على اتساع الجغرافيا السورية حيث قتل وهجّر وغرق واعتقل وفقّر مئات الآلاف؟ بالفعل، ما هي إلا ساعات حتى أُعلن «التحرير» وانتصار «الثورة» لتبدأ بعدها موجة متواصلة من إطلاق الرصاص لم تتوقف حتى آخر الليل، بينما اندفع جموع من الناس، بعضهم لتدمير مباني المؤسسات الأمنية التي أمعنت في إذلال وترهيب السوريين على مدار خمسين عاماً، فكان الرد بتكسير وإحراق تلك المكاتب ونهب مقتنياتها، لكن ليس من المعتقلين اليساريين والمثقفين والمناضلين الحقيقيين، إنما من قبل مجموعة من المراهقين الغاضبين الذين استولوا على السلاح وراحوا يطلقونه بكثافة أدت إلى عدد كبير من الإصابات. الاحتفالات شوّش عليها إطلاق الرصاص العشوائي وحالات الفوضى والسرقة للممتلكات والتشليح وسحب الوقود من الآليات العسكرية والدبابات. في اليوم التالي وبعد ليلة موشّحة بالرعب، صار بإمكاننا التجوّل في دمشق!

أول ما سيخطر في بالنا أن نمرّ على الأفرع الأمنية. ترى ماذا كان يدور في أقبيتها؟ ما هي الأفكار التي تراود رموزها بعدما انهارت فجأة إمبراطورياتهم؟ كم قصة تستحق لها أن توثّق، وكم معتقلاً يشهد على حكاية مؤثرة؟ على أي حال، مهما كان السبب وكيفما كان، سيشعر أي إنسان ينتمي إلى الحريات والمدنية، بالارتياح لزوال هذه المؤسسات ولعلها تظل مختفية إلى الأبد، سيخطر في بالنا ونحن نقطع باتجاه ساحة الميسات والجسر الأبيض الأمن السياسي و«قسم الأربعين» المرعب!

ربما ما زال الوقت مبكراً على التفكير في تلك النقاط المظلمة المختبئة في ثنايا كل سوري. إنها الثامنة صباحاً والبلاد لم تعد معقل «البعث» رغم أنّ القيادة القومية أصدرت تبريكاتها بإسقاط النظام، فكانت مدعاة للسخرية على السوشال ميديا، ولن تمرّ حافلات المدارس نحو ترديد الشعار الصباحي وحصص التربية القومية. ربما ستركّز من الآن فصاعداً على حصص التربية الإسلامية طالما أنّ التلفزيون الرسمي يبثّ «أناشيد ثورية لفرقة أبناء الشهداء»، ولم يحن موعد وصول الموظفين إلى مكاتبهم لتسيير شؤون البلاد. بعض تلك المكاتب والمباني أحرقه الزعران ونهبه المنفلتون والخارجون عن القانون وأعداء الأخلاق... الثامنة صباحاً وكأنها اللحظة المواتية لنتذكر كم حصدت تلك الحرب من أرواح المدنيين والأبرياء والفقراء...

من الجسر الأبيض مروراً بالطلياني وشارع الحمراء ثم المكان الأمير بمحاذاة مقهى الكمال والهافانا وجسر فكتوريا، الحركة لا تزال خفيفة ورؤاد المقاهي غائبون. الوقت كفيل بعودتهم. وبالفعل بعد مضي وقت لا بأس فيه، ستتحسن الحركة ونصل إلى باب مصلى. سيكون المشهد الأبرز في دمشق اليوم أكوام القمامة باعتبار أن سيارات المحافظة لم تزلها منذ أيام، بينما يتولى المواطنون مهمة تنظيم السير عند التقاطعات الخطرة. وبعدما كانت أي لوحة سيارة ممهورة باسم محافظة إدلب تُعتبر بمثابة شبهة، تغيّرت الظروف رأساً على عقب، وصارت ميزة واضحة. سيّارات «هيئة تحرير الشام» من نوع واحد وبلون خاكي متعمد تتوزع في البلد ويتمركز بعضها في الساحات العامة، وعند المفاصل الحيوية من دون أن تتعرض لأحد أو توجه أي سؤال لأي شخص باستثناءات قليلة جداً، ومنها ما تعرّضت له الممثلة إيلينا سعد عندما كانت برفقة أصدقائها الذي ساله أحد عناصر الهيئة عن ملّته، وقال له بأن فكرة الأصدقاء غير موجودة في دولة الإسلام وبأنّ المرأة تحتاج مرافقاً من عائلتها فقط! حكت الممثلة عن الموضوع علناً ليصلها توضيح واعتذار. عند باب نادي «المجد» الرياضي، ستتقصد مجموعة من المارين رفع شارة الشهادة أو النصر لمقاتلي الفصائل الذين يجتمعون هناك بينما ترتفع أصوات أغنيات «منشد الثورة» الراحل عبد الباسط الساروت... كل ذلك على وقع «التكويعات» الحادة التي أجرتها رموز احترفت تلميع السلطة، وفي ليلة وضحاها قررت مزاولة المهمة ذاتها لكن على ضفة نقيضة. ربما سيكون لهؤلاء شأن مجدداً لكن بمنطق مغاير...

للحظة ستسأل نفسك: ماذا يجري؟ وهل هذه حقاً دمشق؟! المدينة تكسي أبوابها السبعة بوشاح الحذر والترقب وانتظار العهد الجديد على أمل ألا يكون إسلامياً متشدداً يكتم على ما تبقى من أنفاس العباد!

الأخبار
al-akhbar
www.al-akhbar.com
الاربعاء 11 كانون الاول 2024 العدد 5377

موسم العيد

صورة جديدة ثلاثية الأبعاد

هذا بابا نويل الحقيقي

خبر سار لمحبّي بابا نويل، المعتادين منذ طفولتهم على شكله المتميّز باللحية البيضاء والأنف الكروي والجبهة العريضة. بابا نويل حقيقي، وشكله متقارب جدّاً مع ما تعوّدتم عليه! في دراسة حديثة أجراها العلماء، بمساعدة تكنولوجيا الطب الشرعي المتقدمة، أعاد العلماء بناء وجه القدّيس نقولا، أسقف القرن الرابع الذي ألهم شخصية بابا نويل. هو أسقف يوناني تعززت شهرته ليصبح من كبار القديسين المسيحيين. كان أسقفاً على مدينة ميرا ليكيا في آسيا الصغرى. وأدّى ولعه بتوزيع المال والهدايا على الأطفال الذين يتأكّد من حسن تصرفاتهم، إلى استلهام أسطورة «بابا نويل». بينما توفي الأسقف عام 343 بعد الميلاد، قبل وقت طويل من تمكّن أي شخص من التقاط صورة، تمكّن، العلماء ـ بعد أكثر من 1700 عام ـ من دراسة جمجمة القديس نقولا، والتوصل إلى أقرب صورة ثلاثية الأبعاد له. وكشفت الصورة أنّ وجه القديس نقولا كان «قوياً» و«لطيفاً»، وفقاً لما قال المشرف الرئيسي على الدراسة، البرازيلي شيشيرو مورايس. وأضاف مورايس أنّ الرسم الذي توصلت إليه الدراسة، يصوّر قدّيس القرن الرابع بجبهة عريضة وشفاه رفيعة وأنف مستدير، و«تتمتع الجمجمة بمظهر قوي جداً، أبعادها على المحور الأفقي أكبر من المتوسط. هذه الخاصية، جنباً إلى جنب مع اللحية الكثيفة، تذكرنا جداً بالشكل الذي نفكّر فيه عندما نفكّر في بابا نويل». وكشفت دراسة بقايا القدّيس أيضاً أنّه كان يعاني من التهاب المفاصل المزمن في العمود الفقري والحوض وجمجمة سميكة من المحتمل أنّها تسببت له في صداع متكرر. وأكّد مورايس أنّ «القديس نجا على الأرجح من اتباع نظام غذائي نباتي في الغالب». يُذكر أنّ القدّيس نقولا دُفن في البداية في ميرا، أو تركيا الحديثة، ثمّ نقلت عظامه لاحقاً إلى باري في إيطاليا، حيث بقيت حتّى اليوم.
(الأخبار)

على بالي

أسعد أبو خليل

ماذا تريدُ إسرائيل من سوريا؟

1) تريد تدميراً ممنهجاً للدولة والمجتمع، على غرار التدمير الذي لحق بالسودان وليبيا ولبنان واليمن والعراق.

2) تأمين إشراف أميركي مباشر على الجيش (بعد تدمير أسلحته وعتاده واغتيال العلماء). والإشراف الأميركي يضمن (كما في لبنان والعراق) أن يبقى الجيش ضعيفاً عاجزاً غير قادر على حماية حدوده.

3) خَلْق مناطق نفوذ مباشر في القنيطرة وأبعد، ونشْر «الجيش» الإسرائيلي في أنحاء مختلفة.

4) شرْذمة الجيش على أُسس طائفيّة، والعمل على تحويله إلى ميليشيات طائفيّة متناحرة.

5) تقسيم سوريا إلى كيانات طائفيّة.

6) محاولة عزْل دروز سوريا عن الشعب الذي ينتمون إليه. إنّ زيارة موفّق طريف (أداة «الجيش» الإسرائيلي) للإمارات، كانت على الأرجح بإيعاز إسرائيلي لخلْق قيادات جديدة متعاونة مع الاحتلال.

7) إثارة الشِّقاق الطائفي والإثْني في بلد متنوّع مثل سوريا.

8) رعاية حملة اجتثاث البعث (التي أشرف عليها في العراق اللّوبي الإسرائيلي هنا) من أجل نسْف ثقافة معاداة إسرائيل والهويّة العربيّة لتثبيت هويات متناحرة كما في العراق.

9) دفْع مَن يتبقّى من الحكومة المركزيّة للانضمام إلى السلام الإبراهيمي.

10) ربْط إزالة العقوبات الأميركيّة («قيصر») بالتقدّم في مسيرة السلام والتطبيع مع إسرائيل.

11) إنشاء مراكز موساد في البلاد، تماماً كما فعلت إسرائيل عندما خضعت بيروت الشرقيّة (ثم معظم لبنان بعد عام 1982) إلى نفوذ «القوّات اللّبنانيّة».

12) تدريب ميليشيات طائفيّة وإثنيّة لمنْع بروز حركات مقاومة ضدّ إسرائيل أو ضدّ الاحتلال الأميركي.

13) العمل على جعْل الاحتلال الأميركي حالة دائمة تماماً كما في العراق، تحت عنوان «محاربة الإرهاب» (كان مضحكاً أنّ بايدن أمر بقصف مواقع مفترضة لـ«داعش» بعد ساعات من سقوط النظام؛ لمنح النظام الجديد ذرائع لإسباغ شرعيّة على الاحتلال الأميركي).

14) الحثّ على حملات انتقاميّة لجرّ البلاد إلى الفوضى والعنف.

15) الحفاظ على حالة من العداء من سوريا نحو لبنان.

16) محاربة القوميّة العربيّة أو السوريّة.

17) ضمان حالة عداء بين سوريا وإيران.

18) ضخّ ثقافة معادية للشعب الفلسطيني وقمْع حركته.

«استديو لبن» جمع «قصصكم» في الحرب

في ظل الحرب الإسرائيلية التي خيّمت على لبنان، التزم «استديو لبن» بموعده الشهري مع فعالية «قصصكم عالمسرح»، محاولاً تقديم نسخة مباشرة عبر الشاشة تحت عنوان «قصصكم من البيت». أما اليوم، فيتجدّد اللقاء الشهري في «استديو لبن» مع عرض جديد من «قصصكم عالمسرح» يُقدم حيّاً على خشبة المسرح. يرتكز العمل على إعادة تمثيل مرتجلة لقصص شخصية يشاركها الجمهور، حيث يُعيد الممثلون المتخصصون في المسرح النفسي والاجتماعي إحياء تلك القصص مباشرة على الخشبة. تتميز هذه الأمسية من «قصصكم عالمسرح» بخصوصيتها، كونها الأولى بعد انحسار العدوان الصهيوني على لبنان، ما يتيح للجمهور فرصة مشاركة تجاربهم التي عاشوها أثناء الحرب وبعدها، ليشاهدوا هذه القصص ويستمعوا إليها بهدف التصالح معها والتخفيف من أثرها النفسي.

«قصصكم عالمسرح»: اليوم ـ الساعة الثامنة والنصف مساءً ـ «استديو لبن» (الصنائع ـ بيروت). للاستعلام: 880564/ 71

جورج إبراهيم عبد الله على أبواب الحرية

تحت عنوان «أربعون عاماً من الاعتقال: جورج عبد الله على أبواب الحرية»، تنظّم شبكة «صامدون» لقاءً يوم 13 كانون الأول (ديسمبر) في مبنى «السفير»، لمناقشة قضية الأسير اللبناني جورج إبراهيم عبد الله، قبيل انعقاد محكمة الاستئناف في 19 كانون الأول. يستضيف اللقاء الأكاديمي روبير عبد الله، شقيق الأسير، الذي سيتحدث عن حياة شقيقه ومسارات القضية من وجهة نظر سياسية وعائلية، إضافة إلى استشراف مستقبل العودة إلى لبنان. كما ستشارك المحامية فداء عبد الفتاح، التي ستتناول المسار القانوني والقضائي لقضية الأسير جورج عبد الله، مشيرةً إلى تكرار تنصل القضاء الفرنسي من الإفراج عنه تحت ضغط الولايات المتحدة والعدو الصهيوني. وفقاً لشبكة «صامدون»، سيكون اللقاء بمثابة «قراءة للماضي من أجل استشراف المستقبل، وطرح الخيارات في حال استمر القضاء الفرنسي في المماطلة، مع تحديد أدوات الضغط والاحتجاج الممكنة». بعد مداخلتي عبد الله وعبد الفتاح، ستتاح للحضور فرصة لطرح أسئلتهم ومناقشتها. جدير بالذكر أن شبكة «صامدون» هي حملة لدعم الأسرى الفلسطينيين، وقد تبنت قضية الأسير جورج عبد الله في فرنسا، وتعمل في 20 دولة حول العالم. انطلقت الشبكة عام 2011 بالتضامن مع الأسير الشهيد خضر عدنان في إضرابه عن الطعام، ووسّعت نشاطها لتشمل كل قضايا الأسرى والأسيرات، بمَن في ذلك أسرى ما قبل اتفاقية أوسلو عام 1993.

لقاء «أربعون عاماً من الاعتقال: جورج عبد الله على أبواب الحريّة»: الجمعة 13 كانون الأوّل (ديسمبر) ـ الساعة الرابعة بعد الظهر ـ مبنى «السفير» (الحمرا، بيروت).

رواد والقطّة «فضّة» يحتفلان بالعيد

يحلم الطفل «رواد» بتحقيق حلمه في تقديم عرض للمشي على الحبل داخل السيرك، لكنه يواجه تحديات عدة، أبرزها تنمّر أهل قريته وعدم دعم والدته له. تعود مسرحية «أنا لما إكبر» إلى مواصلة عروضها، لتكون فرصة للأطفال والكبار للاحتفال بموسم الأعياد. تُعرض المسرحية يومَي 14 و15 كانون الأول (ديسمبر) على خشبة مسرح الـ«أتينيه» في جونيه. المسرحية ثمرة تعاون بين الكاتب والمخرج أدون خوري ومصمم الدمى والسينوغرافيا وليد دكروب. تستعرض المسرحية مغامرة الطفل «رواد» في سعيه إلى تحقيق حلمه بمساعدة صديقته «ديما» والقطة «فضة». يُؤدي خوري أدوار الدمى، بمشاركة الممثلة يارا زخور والممثل طوني فرح.

مسرحية «أنا لما إكبر»: 14 و15 كانون الأوّل (ديسمبر) ـ الساعة الرابعة بعد الظهر ـ مسرح «الأتينيه» (جونيه). للاستعلام: 79/184287

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

المدير الفني
صلاح الموسى

المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
تلفاكس: 01759500 01759597
ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
التوزيع
شركة الأوائل
15ـ 666314/ 01 ـ 828381 / 03
الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com